



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

## مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: جباية و محاسبة معمقة

من إعداد الطالبين: - محمد الحسن زغبى

- سيد علي بونازو

بعنوان:

---

آليات الرقابة الجبائية و دورها في تحقيق أهداف النظام الضريبي في الجزائر

(دراسة حالة مركز الضرائب برج بوعريريج)

---

### أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أ.م	د.سومية لوكريز
مشرفا	أستاذ مساعد قسم ب	د. سهام طالب حسين
مناقشا	أ.م	د.محمد عبادي

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨ هـ

# الإهداء

الحمد لله الذي أروع بنبي آدم في تركيبه عقله فأعطاه بذلك القدرة على جعل رسالته الكفاح و غايته النجاح.

أهدي هذا العمل إلى التي من جعل الله الجنة تحفة أقدامها و اقترن رضاها برضا الرحمان و ارتبطت طاعتها بطاعة الخالق والداعي حفظها الله و بارك في عمرها.

إلى من علمني أن الحياة صبر و عطاء و إلى من كان سندي و مرشد خطواتي الأولى على درج العلم والدي و أبي الحبيب حفظه الله و بارك في عمره.

و إلى إخوتي كل باسمه جعلهم الله سنداً و عوناً لي في هذه الحياة .

و إلى كل خريجي دفعة 2023 تخصص محاسبة و جباية و أصدقائي و زملائي الأعزاء كل باسمه .

و إلى كل من قدم يد المساعدة و النصح.

بونازو سيدعلي

# الإهداء

أهدي هذا العمل :

إلى والدتي التي خطتني بدفئتها و كانت مثلاً للتضحية و الحنان , حفظها الله و أطال  
في عمرها.

إلى من تعب و اجتهد على بذل الغالي و النفيس في سبيل تربيتي و تعليمي حتى  
وصلت إلى هذه اللحظة الغالية , لك مني خالص الحب و الإحترام و الإجلال.

إلى كل أصدقائي و زملائي كل باسمه.

إلى من أناروا لي الطريق في سبيل تحصيل و لو قدر بسيط من المعرفة  
أساتذتي الكرام.

إلى جميع من الزملاء بدفعة ماستر 02 محاسبة و جباية

- جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج -

إلى كل من قدم يد المساعدة و النصح

زنجي محمد الحسن

# شكر و عرفان

الحمد لله وحده أحمده و أستعينه على ما رزقني من نعم أمانتي بما على إنجاز هذا  
البحر و الصلاة و السلام على سيدنا محمد وآله و صحبه و سلم تسليما كثيرا.

إنه من العرفان بالجميل أن أتوجه في بداية هذا البحر بجزيل الشكر و التقدير إلى  
الأستاذة المشرفة سماه طالب حسين على توجيهاتها و نصائحها القيمة التي أفادتنا  
كثيرا في إثراء معارفنا العلمية و حرصها على تقديم يد العون و المساعدة لإنجاز هذا  
العمل .

كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذ بدر الدين قدوح على توجيهاته و مساعدته لنا خلال  
فترة التريص.

نعم الأستاذة بارك الله فيهم و جعلها في ميزان حسناتهم.

و نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين عرضونا بقبول مناقشة المذكرة و  
تقييمها.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بخالص الشكر و التقدير لكل من أسهم برأيه  
و شجعتني و لو بكلمة طيبة لإخراج هذا البحر .

## المخلص:

هدفت هذه الدراسة في مجملها إلى إبراز أهم آليات الرقابة الجبائية و دورها في تحقيق أهداف النظام الضريبي الجزائري .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الرقابة الجبائية تعتبر وسيلة وقائية و ردعية في آن واحد حيث تعمل على الحد من ظاهرة التهرب الضريبي و ضمان التوزيع العادل للعبء الضريبي وضمن هذا الإطار منح المشرع الجزائري للإدارة الجبائية كل الوسائل القانونية و التنظيمية اللازمة لضمان فعالية الرقابة الجبائية. للرقابة الجبائية دور كبير في تحقيق أهداف النظام الضريبي الجزائري كون هذا الأخير قائم على منح الحرية التامة للمكلفين بالتصريح بمداخلهم و ممتلكاتهم طوعية إلى الإدارة الضريبية و هنا يبرز دور الرقابة الجبائية في ضبط الوعاء الضريبي و إستدراك الحقوق المغفلة و محاربة التهرب الضريبي و تحقيق إيرادات مهمة لخزينة الدولة و بالتالي تحقيق أهداف النظام الضريبي.

**الكلمات المفتاحية:** الرقابة الجبائية, النظام الضريبي الجزائري, آليات الرقابة الجبائية , أهداف النظام الضريبي الجزائري, مكافحة التهرب الضريبي , التحصيل الضريبي , الالتزام الضريبي.

**Abstract:** This study aimed, in its entirety, to highlight the most important tax control mechanisms and their role in achieving the objectives of the Algerian tax system.

The study reached several results, the most important of which is that tax control is considered a preventive and deterrent means at the same time, as it works to reduce the phenomenon of tax evasion and ensure fair distribution of the tax burden.

Tax control has a major role in achieving the objectives of the Algerian tax system, since the latter is based on granting complete freedom to taxpayers to declare their income and property voluntarily to the tax administration, and here the role of tax control is evident in controlling the tax base, redressing overlooked rights, fighting tax evasion and Achieving important revenues for the state treasury and thus achieving the objectives of the tax system.

**Keywords:** fiscal control, the Algerian tax system, fiscal control mechanisms, objectives of the Algerian tax system, combating tax evasion, tax collection, tax compliance.

## قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
39-05	الفصل الأول: أساسيات حول الرقابة الجبائية و النظام الضريبي الجزائري
06	المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية والنظام الضريبي الجزائري
25	المبحث الثاني: دور الرقابة الجبائية في تحقيق أهداف النظام الضريبي الجزائري
34	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
65-40	الفصل الثاني: دراسة حالة على مستوى مركز الضرائب برج بوعريرج
42	المبحث الأول: الإطار التنظيمي لمركز الضرائب برج بوعريرج
44	المبحث الثاني: دراسة حالة لعمليات الرقابة الجبائية على مستوى مركز الضرائب
60	المبحث الثالث: عرض إحصائيات جبائية تخص مركز الضرائب برج بوعريرج
69-66	الخاتمة
70	قائمة المراجع
74	الملاحق
87-86	فهرس المحتويات

## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم الأجهزة الرقابية في الجزائر	20
02	حقوق أعوان الإدارة الضريبية خلال عملية الرقابة الجبائية	26
03	المقارنة بين دراستنا و الرسائل الجامعية	36
04	المقارنة بين دراستنا و المقالات العلمية	38
05	جدول استخراج النتائج (تسوية أولية)	47
06	تحديد الأسس الخاضعة للضريبة على IRCM (تسوية أولية)	48
07	تحديد أسس فرض الضريبة على الرسم المهني(تسوية أولية)	48
08	تسوية الرسم على القيمة المضافة(تسوية أولية)	49
09	تسوية الضريبة على أرباح الشركات(تسوية أولية)	49
10	الحقوق المغفلة للأربع سنوات الخاضعة للرقابة(تسوية أولية)	50
11	جدول استخراج النتائج (تسوية نهائية)	52
12	تحديد الأسس الخاضعة للضريبة على IRCM (تسوية نهائية)	52
13	تحديد أسس فرض الضريبة على الرسم المهني(تسوية نهائية)	53
14	تسوية الرسم على القيمة المضافة(تسوية نهائية)	53
15	تسوية الضريبة على أرباح الشركات(تسوية نهائية)	54
16	ملخص المستحقات و العقوبات	54
17	التسوية الأولية(تحقيق مصوب)	57
18	مجموع المستحقات و العقوبات	57
19	تسوية نهائية	58
20	مجموع المستحقات و العقوبات	59
21	إحصائيات معالجة الشكاوي على مستوى مديرية الضرائب و مركز الضرائب برج بوعرييج	60
22	التحصيلات لكل نوع من الرقابة الجبائية على مستوى مركز الضرائب	61
23	التحصيل على مستوى مركز الضرائب برج بوعرييج	63-62



## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
10	أشكال الرقابة الجبائية	01
11	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب	02
13	الهيكل التنظيمي العام لمديرية البحث و المراجعات	03
14	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب	04
15	الهيكل التنظيمي العام لمفتشية الضرائب	05
17	الهيكل التنظيمي العام لمديرية كبريات المؤسسات	06
18	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	07
19	الهيكل التنظيمي للمركز الجوازي	08
33	علاقة الرقابة الجبائية بالنظام الضريبي	09

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
73	إشعار بالتحقيق (التحقيق المصوب)	01
74	ميثاق الحقوق و الالتزامات الضريبية	02
75	إشعار بالتسوية الأولى (تحقيق مصوب)	03
76	إشعار بالتسوية النهائي (تحقيق مصوب)	04
77	إشعار بالتحقيق (تحقيق محاسبي)	05
78	ميثاق الحقوق و الالتزامات الضريبية	06
79	إشعار بالتسوية الأولى (تحقيق محاسبي)	07
80	إشعار بالتسوية النهائي (تحقيق محاسبي)	08
81	وثيقة C4	09
82	تابع ل C4 التسوية الأولية	10
83	وثيقة C4 BIS	11
84	تابع ل C4 BIS التسوية النهائية	12

# مقدمة

## ✚ تمهيد:

النظام الضريبي الجزائري هو نظام تصريحي قائم على التصريح التلقائي من طرف المكلف ، أي أنه هو الذي يقوم بتحديد و تقدير حجم الوعاء الضريبي و الاكتتاب به عن طريق التصريحات الجبائية المعتمدة من طرف إدارة الضرائب .

غير أن بعض المكلفين بدفع الضرائب يسلكون كل السبل و الطرق للتهرب من دفع بعض الضرائب او محاولة التقليل منها , لذا اعتمد المشرع الجبائي مجموعة من الإجراءات و الآليات على رأسها الرقابة الجبائية و التي من شأنها مكافحة و الحد من هذه التملصات .

الرقابة الجبائية تعتبر من الإجراءات الضرورية التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية بهدف المحافظة على حقوق الخزينة و السهر على حسن تطبيق القوانين و التشريعات الجبائية و بالتالي فهناك علاقة وطيدة تربط الرقابة الجبائية بالنظام الضريبي و لكن تبقى الإشكالية المطروحة حول طبيعة العلاقة التي تربطهما و هذا ما سوف نصيغه في إشكالية بحثنا كما يلي :

**إشكالية الدراسة:** على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

**ما مدى مساهمة الرقابة الجبائية بمختلف آلياتها في تحقيق أهداف النظام الضريبي في الجزائر ؟**

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأجهزة المختصة بالرقابة الجبائية في الجزائر ؟

- ما هي أهم أهداف النظام الضريبي في الجزائر ؟

- كيف تساهم الرقابة الجبائية في تحقيق أهداف النظام الضريبي الجزائري ؟

✚ **فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- الأجهزة المختصة بالرقابة الجبائية تتفرّع بين أجهزة الحديثة و أخرى تقليدية.

- يسعى النظام الضريبي في الجزائر إلى توجيه الاستثمار و معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية و الحفاظ على خزينة الدولة.

- تساهم الرقابة الجبائية في تحقيق أهداف النظام الضريبي من خلال فعالية أدواتها و أجهزتها.

✚ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الرقابة الجبائية كأحد أهم الأدوات الفعّالة في ضبط و تحقيق أهداف النظام الضريبي في الجزائر ، و على اعتبار كذلك أن الرقابة الجبائية من الوسائل التي يعتمد عليها المشرع في ضبط تصرفات المكلفين و تحقيق الأهداف المرجوة من الضريبة.

✚ **أهداف الدراسة:**

إن الهدف الأساسي لموضوع دراستنا هو محاولة التعرف على آليات الرقابة الجبائية , وكذا دورها في تحقيق أهداف النظام الضريبي في الجزائر بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف التي نذكر منها ما يلي:

- أسباب اعتماد الرقابة الجبائية.
- التعرف على الأجهزة الخاصة بالرقابة الجبائية.
- إبراز آليات الرقابة الجبائية.
- إظهار العلاقة بين الرقابة الجبائية و النظام الضريبي.
- التعريف بالنظام الضريبي الجزائري و الإصلاحات التي مسته و كذا أهدافه.

➤ **منهج الدراسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد دراسة حالة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال دراسة ملفين جبائيين على مستوى مركز الضرائب ثم عرض إحصائيات تخص مركز الضرائب برج بوعريريج.

#### ➤ **حدود الدراسة:**

- **الحدود الموضوعية:** يتعلق بموضوع الرقابة الجبائية و دورها في تحقيق أهداف النظام الضريبي في الجزائر.
- **الحدود الزمنية:** تتعلق بالفترة الزمنية لمعالجة الإشكالية المطروحة .
- **الحدود المكانية:** تركز الدراسة على بيان آليات الرقابة الجبائية و دورها في تحقيق أهداف النظام الضريبي في الجزائر ، لذلك تمت الدراسة على مستوى مركز الضرائب ببرج بوعريريج.

➤ **أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- الميول الشخصي لمواضيع الجبائية.
- حب التطلع أكثر لمعرفة خبايا هذا الموضوع من أجل إثراء معارفنا و قدراتنا أكثر .
- محاولة المساهمة في إثراء الدراسات الجبائية عموما و الرقابة الجبائية خصوصا.
- دور الضرائب الهام في دعم الموارد المالية للدولة.

➤ **هيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول الإطار النظري للرقابة الجبائية و النظام الضريبي الجزائري، أما المبحث الثاني دور الرقابة الجبائية في تحقيق أهداف النظام الضريبي الجزائري، و المبحث الثالث الذي تناولنا فيه الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية دراسة حالة ملفين جبائيين على مستوى مركز الضرائب برج بوعريريج ، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديم مركز الضرائب برج بوعريريج، أما المبحث الثاني الذي تناولنا فيه دراسة ملفين جبائيين على مستوى مركز الضرائب، والمبحث الثالث الذي عرضنا فيه إحصائيات تخص المركز، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

## الفصل الأول:

أساسيات حول الرقابة الجبائية و النظام الضريبي الجزائري

**تمهيد:**

منح المشرع الجزائري كل الصلاحيات اللازمة للإدارة الضريبية لممارسة الرقابة الجبائية على التصريحات الجبائية للمكلفين للتأكد من صحتها و صدقها ، و لتدارك الأخطاء الحاصلة بها ، و هذا راجع بالدرجة الأولى لكون النظام الجبائي في الجزائر قائم على التصريح التلقائي من المكلف بالضريبة ، و في هذا الفصل سوف نقوم بعرض مختلف الجوانب المفاهيمية حول هذا الموضوع .

**المبحث الأول :** الإطار النظري للرقابة الجبائية والنظام الضريبي الجزائري .

**المبحث الثاني :** دور الرقابة الجبائية في تحقيق أهداف النظام الضريبي الجزائري.

**المبحث الثالث:** الدراسات السابقة.

## المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية و النظام الضريبي الجزائري.

الرقابة الجبائية من أهم أجهزة الإدارة الجبائية التي تعتمد على مكافحة الغش و التهرب الضريبي ، و تمويل خزينة الدولة و تحسين النظام الجبائي .  
يعتبر النظام الضريبي مرآة لوضع الدولة الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي لذلك فقد منحه المشرع أهمية كبيرة ، مر النظام الضريبي الجزائري بعدة تغيرات على مر السنوات و ذلك لتغير الأوضاع الاقتصادية وقد أدت هذه التغيرات إلى تغيير أهداف المنظومة الجبائية و بناء على هذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية و النظام الضريبي من خلال ما يلي :

### المطلب الأول: مفاهيم حول الرقابة الجبائية.

#### الفرع الأول: تعريف الرقابة الجبائية .

تعرف الرقابة الجبائية بأنها: "عملية فحص لكل التصريحات و كل سجلات و وثائق و مستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين ، و ذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية .على أن يستعمل الشخص المكلف بهذه العملية أفضل الوسائل للاستعلام و الاستفسار و الاستيضاح عن كل ما هو مدون بالتصريحات و الوثائق المرفقة بها."<sup>1</sup>  
كما تعرف كذلك بأنها: "العملية التي تسعى الإدارة من خلالها إلى التحقق من أن ما حدث هو الذي كان يفترض أن يحدث و إذا لم يحدث فلا بد من إجراء التعديلات اللازمة"<sup>2</sup>.  
من التعريفين السابقين وجدنا أن الرقابة الجبائية هي: "عملية الفحص الشامل للوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة بهدف تقويم الأخطاء و منع تكرارها للحفاظ على مصالح الخزينة العمومية " .  
و من خلال التعريف بمفهوم الرقابة نستطيع استخراج الأسباب التي أدت إلى اعتمادها من طرف المشرع الجزائري و هي كما يلي :

#### الفرع الثاني: أسباب الرقابة الجبائية.

هناك عدة أسباب دعت إلى ضرورة اعتماد نظام رقابي يمارس على تصريحات المكلفين بهدف الحفاظ على حقوق الخزينة العمومية و مراقبة تنفيذ التشريعات الجبائية، و نلخصها فيما يلي;  
1. **النظام التصريحي** : بما أن النظام الجبائي الجزائري هو نظام تصريحي يسمح للمكلف بالتقرب من المصالح الضريبية و التصريح بمداخله من تلقاء نفسه أي أنه هو المسؤول عن تحديد الوعاء الضريبي لنشاطه، وبالتالي يفترض أنه صحيح ما لم يثبت العكس ، وللتأكد من ذلك وجدت الرقابة

<sup>1</sup>-عبود ميلود، الرقابة الجبائية في الجزائر ، الإطار العام ، الأهداف و الطرق ،العوامل المعيقة لها و سبل التفعيل، مجلة المقار

للدراستات الاقتصادية ، المركز الجامعي ، تندوف العدد2 ، جوان 2018 ، ص 311

<sup>2</sup>- عبد الرحمان الصباح ، مبادئ الرقابة الإدارية ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن 1997، ص 17



الجبائية لمراقبة تلك التصريحات و التأكد من صحتها ومطابقتها لما هو محقق في الواقع و تحقيق مبدأ العدالة الضريبية.<sup>1</sup>

2. **التهرب الضريبي:** يلجأ بعض المكلفين بالضريبة إلى التملص الكلي أو الجزئي من الضريبة بأساليب غير شرعية، وبالتالي فإن عملية مكافحة هذه الممارسات التدليسية من أولويات الإدارة الجبائية باعتبارها صاحبة السلطة بالاعتماد على الرقابة الجبائية، التي تعد وسيلة ضرورية لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي و وسيلة ضمان مصلحة الخزينة العمومية.<sup>2</sup>

3. **النظام الضريبي :** تعتبر الرقابة الجبائية المرآة العاكسة لتطبيقات النظام الجبائي بما فيه من قوانين و تشريعات على المكلفين ، و بالتالي فعدم التطبيق الصحيح له ليس من مسؤولية المكلفين وحدهم بل كذلك الأمر راجع إلى وجود ثغرات في القوانين.

#### الفرع الثالث: أهداف الرقابة الجبائية.

إن الرقابة الجبائية أداة و ليست غاية يمكن الوصول إليها ، و هي وسيلة تسعى من خلالها الإدارة الضريبية إلى تحقيق عدة أهداف تتجسد فيما يلي :

1. التأكد من التزام المكلفين بالضريبة بواجباتهم الضريبية و تمتعهم بحقوقهم التي منحهم إياها المشرع الجبائي ، وكذا ضمان الثقة المتبادلة بين الإدارة الجبائية و المكلف بالضريبة.<sup>3</sup>
2. المحافظة على الأموال العامة من التلاعب و السرقة.
3. ضمان تحصيل إيرادات أكبر للخزينة العمومية و بالتالي زيادة معدل الإنفاق العام.
4. زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع .
5. المساعدة على كشف الثغرات القانونية الموجودة في التشريعات المعمول بها، مما يساعد الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة لتفاديها مستقبلا.
6. التحذير من أي محاولة غش أو ممارسة عمل من شأنه أن يجعل المكلف بالضريبة يتملص من التزاماته الضريبية ،أو تؤدي إلى اختلال المنظومة الاقتصادية للدولة .
7. إعداد الإحصائيات الخاصة بجميع أنواع الضرائب و تقدير التهرب الضريبي .
8. تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين و ذلك عبر التعامل مع جميع المكلفين بمساواة و عدل<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz). Consulter le 10/04/2023.

<sup>2</sup> - رجال نصر ، محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2007، ص70.

<sup>3</sup> - بلخيري محمد سعد الدين ، مسمودي أنيس ، آليات الرقابة الجبائية الحديثة و دورها في فحص الوضعية الجبائية الشاملة للمؤسسات الاقتصادية ، مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 03 ، العدد 01، جوان، 2020، ص 151

<sup>4</sup> - لياس قلاب ذبيح ، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، كلية علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2011، ص20.

وتبقى أهداف الرقابة الجبائية لا حدود لها و هذا راجع لكونها أداة رقابية و ردعية و وقائية في نفس الوقت.

### المطلب الثاني: أوجه الرقابة الجبائية و هيكلها.

مع تزايد العدد الهائل من التصريحات الجبائية التي يفرضها المشرع، تحتم على الإدارة الجبائية وضع مخطط عمل لمراقبة كل تلك الأنواع بالاعتماد على أشكال رقابة مختلفة . حيث تنقسم أشكال الرقابة إلى قسمين رقابة عامة وأخرى معمّقة.

#### الفرع الأول: أوجه الرقابة الجبائية.

##### أولاً: الرقابة المبسّطة.

هذا النوع من الرقابة نجده على مستوى مفتشيات الضرائب، وتنقسم هذه الرقابة إلى رقابة شكلية ورقابة على الوثائق كما يلي:

##### 1- الرقابة الشكلية:

الرقابة الشكلية هي أول رقابة تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف، والتي تشمل مختلف التدخلات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين للتصريحات، أي التأكد من كيفية تقديم المعطيات والمعلومات التي تحتويها التصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أي مقارنة بين ما تضمنته من معلومات وتلك التي تتوفر عليها الإدارة الجبائية.<sup>1</sup>

##### 2- الرقابة على الوثائق:

في هذا النوع من الرقابة تقوم الإدارة بالتدقيق والتحقيق الشامل لجميع التصريحات المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة، و إجراء مقارنة بينها وبين الوثائق التي تحوز عليها إدارة الضرائب. وطبقاً لأحكام المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية التي تنص على " تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والأعمال المستعملة لتحديد كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجوراً أو أتعاباً أو مرتبات مهما كانت طبيعتها، و على كل المؤسسات والهيئات العليا أن تقدم للإدارة الجبائية بناءً على طلبها الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها"<sup>2</sup>.

وتتفرّع عملية الرقابة على الوثائق إلى مرحلتين هما كالآتي:

أ - طلب المعلومات:أجاز القانون لمفتشي الضرائب طلب كل الوثائق و الوثائق المحاسبية التي تخص التصريحات المقدمة من المكلف، أين يوجّه الطلب بالصيغة الشفوية أو الكتابية.

<sup>1</sup> - بن بارة عبد الحليم ،بن شهرة شول. الرقابة الجبائية كآلية الوقاية من جريمة الغش الجبائي.مجلة الواحات للبحوث و

الدراسات ، المجلد 10 \_العدد 1،ص351.

<sup>2</sup>-Le guide du contrôle sur pièces .direction générale des impôts. Direction des recherches et vérifications. P 04 .

ب - طلب التوضيحات: يقوم عون الضرائب بتقديم طلب خطي للمكلف بالضريبة يطلب فيه التوضيحات اللازمة حول تصريحاتهم، وللمكلف مدة 30 يوم للرد.

ثانيا : الرقابة الجبائية المعمّقة.

يتمثل هذا النوع من الرقابة الجبائية في التدخلات المباشرة للأعوان المحققين بأماكن تواجد نشاطات المكلفين، حيث تهدف تلك التدخلات إلى التأكد من صحة ونزاهة التصريحات المكتتبه من طرفهم كما يتم الفحص الميداني للدفاتر والوثائق المحاسبية مع تبريراتها، ويحوي هذا الصنف من الرقابة الجبائية على الأنواع التالية :

1 - التحقيق في المحاسبة : من أهم وسائل الرقابة الجبائية التي تقوم بفحص دقيق لمختلف الدفاتر والوثائق المحاسبية شكلا ومضمونا، بغية التأكد من مصداقية التصريحات المقدّمة .حيث تعرّف المديرية العامة للضرائب هذا النوع من الرقابة بأنه: "مجموعة العمليات التي يُستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته مهما كانت طريقة حفظها ، للتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية و الحقيقية حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها"<sup>1</sup>.

2- التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية : وهو تحقيق جد خاص و مميّز . حيث عزّفته المديرية العامة للضرائب بأنه " مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به، أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل العام (خاصة المداخل المحققة خارج الجزائر، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية... الخ) ."<sup>2</sup>

3-التدقيق المصوّب في المحاسبة : هو إجراء رقابي أقل شمولية و أكثر سرعة التحقيق في المحاسبة، وهو موجّه لمراقبة الوثائق الثبوتية والمحاسبية لنوع معيّن من الضرائب على فترة محددة والتي يمكن أن تكون أقل من سنة مالية محاسبية واحدة. حيث يخضع التدقيق المصوّب في المحاسبة لنفس قواعد التدقيق بشكل عام باستثناء بعض النصوص.

إن ممارسة التحقيق المصوّب لا تمنع الإدارة الجبائية من إمكانية إجراء التحقيق المعمق في المحاسبة لاحقا والرجوع إلى الفترة التي تمت فيها عملية التحقيق ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المطالب بها نتيجة إعادة النقيّم المتمم عند التحقيق المصوّب.<sup>3</sup>

ثالثا: رقابة الفرق المختلطة.

هي لجنة تنسيق بين مصالح الضرائب، الجمارك والتجارة، تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 79-870 المؤرخ في 27 جويلية 1997 ،الذي يتضمن تأسيس فرق مختلطة للرقابة بين مصالح ووزارة المالية و وزارة التجارة وتنظيمها.

<sup>1</sup> - قانون الإجراءات الجبائية ، المادة 20, 2023 ، ص 11.

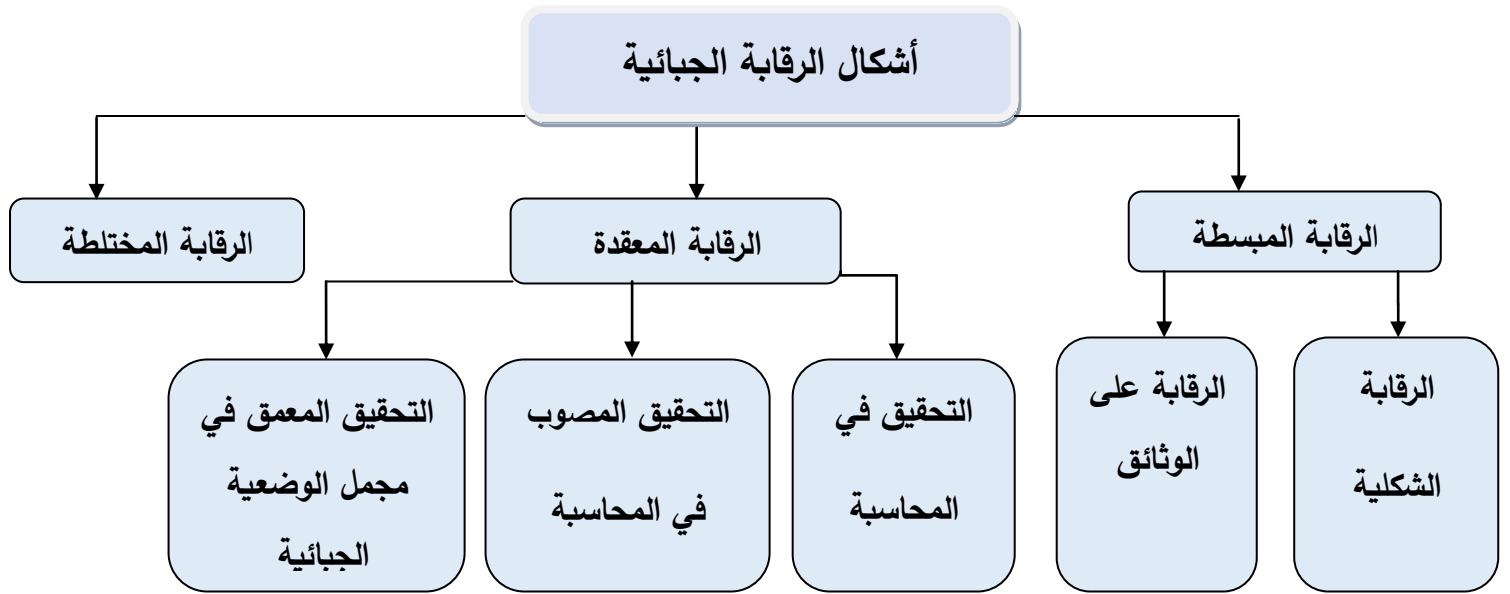
<sup>2</sup> - قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق ،مادة 21 ، ص 15.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه ، مادة 20 مكرر إلى 20 مكرر 3، ص 11 إلى 15.

و في سنة 1999 أدخلت عدة تعديلات على الهيكل التسييري للفرق المختلطة، وهذا راجع للنقائص التي كان يشهدها، أين جاء المنشور رقم 293 المؤرخ 21 جوان 1999، الذي سمح بتدخل الفرق لدى المكلفين من أجل مراقبة مدى احترام التشريعات الضريبية والجمركية والتجارية، وتبقى مهمة التحصيل من مهام مصالح الوعاء<sup>1</sup>.

و بناء على ما سبق يمكننا عرض المخطط التنظيمي لأشكال الرقابة الجبائية السالفة الذكر كما يلي :

الشكل رقم (01) : أشكال الرقابة الجبائية .



المصدر : من إعداد الطالبين بناء على معطيات سابقة.

وبالتالي يمكننا القول أن الرقابة الجبائية إطار متكامل من الأهداف و الأنواع ، فهي أصبحت عمودا من أعمدة الدولة لمكافحة الفساد و الحفاظ على المال العام.

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي و القانوني للرقابة الجبائية في الجزائر .

لقد حدّد المشرع الجزائري إطارا قانونيا و تنظيميا للرقابة الجبائية و ذلك لما لها من أهمية كبيرة ، فقد قام المشرع بتقديم صلاحيات واسعة من خلال عدة تشريعات تسمح للقائم على الرقابة الجبائية بانجاز مهامه فيما يسمح به القانون مقابل أن يمنح ضمانات حماية للمكلفين من التعسفات و التجاوزات و هذا ما سوف نوضّحه فيما يلي؛

<sup>1</sup> - ولهي بوعالم، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة - حالة الجزائر-، مداخلة في الملتقى

الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية ، جامعة سطيف ، الجزائر، 21 أكتوبر 2020، ص 12.

أولا : الهيكل التنظيمي للهيئات المكلفة بالرقابة الجبائية .

إن للإدارة الجبائية هيكلًا تنظيميًا محكمًا و مدروسًا يسمح بتكامل المصالح الجبائية مع بعضها البعض للوصول إلى الأهداف المرجوة ، هنا سنبين تلك المصالح كالآتي؛

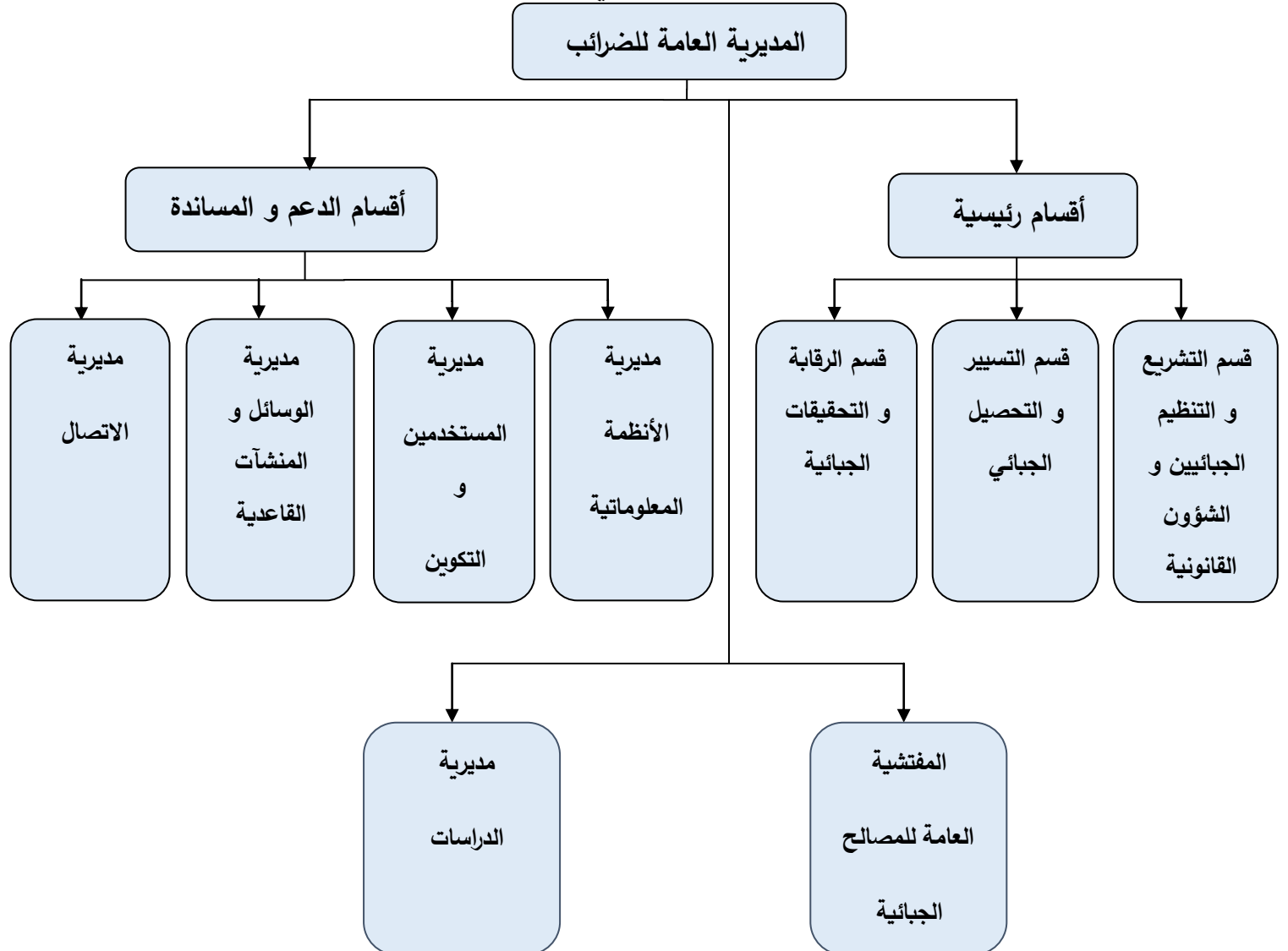
1: الأجهزة المختصة بالرقابة الجبائية (التقليدية).

لتطبيق إجراءات الرقابة الجبائية و يجب وجود مجموعة من الهياكل و المصالح و التي منح لها القانون سلطة القيام بهذه الإجراءات, و ذلك للوصول للأهداف المرجوة بطريقة منظمة و دقيقة و قد قسمت المهام بين هذه المصالح لتحقيق التكامل و التناسق فيما بينها و تتمثل هذه المصالح في :

أ- قسم الرقابة و التحقيقات الجبائية "المديرية العامة للضرائب": Direction Générale des Impôts:

تمت إعادة هيكلة المديرية و تنظيمها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07-364 مؤرخ في 18 ذو القعدة عام 1428 الموافق ل 28 نوفمبر سنة 2007م, يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، و فيما يلي الهيكل التنظيمي لهذه المديرية:

الشكل رقم(02) : الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب



## الفصل الأول.....أساسيات حول الرقابة الجبائية و النظام الضريبي الجزائري.

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب .[www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz).

تاريخ الاطلاع: 2023/05/06.

من الشكل السابق تتكون المديرية العامة للضرائب من ثلاثة أقسام رئيسية , وهي تقوم بالتالي ؛

- قسم التشريع و التنظيم و الشؤون القانونية : يختص هذا القسم بالأمور القانونية و سن التشريعات و إنشاءها و كذا يقوم بالتنظيم الجبائي .

- قسم التسيير و التحصيل و عصرنة المنظومات المهنية : يختص هذا القسم بالتحصيل الجبائي و عصرنة المنظومات المهنية و كذا يسير عمل المصالح التي تدخل ضمن حيزه.

- قسم الرقابة و التحقيقات الجبائية : يختص بالرقابة الجبائية و التحقيق على المستوى الوطني .

كما تتكون من عدة مصالح أخرى:

- مديرية أنظمة المعلوماتية: تختص بتسيير نظام المعلوماتية و تصويره و السهر على حسن سيره.

- مديرية المستخدمين و التكوين: تختص بالمستخدمين و التكوين على المستوى الوطني.

- مديرية الوسائل و مديرية الاتصال : تختص بالوسائل و الاتصال و حسن سيرها على المستوى الوطني

- المفتشية العامة للمصالح الجبائية : القيام بالرقابة و التفتيش و التحقيقات.

- مديريات الدراسات : تابعة لديوان المدير العام للضرائب تختص بالدراسات .

تسعى المديرية بهياكلها المختلفة إلى<sup>1</sup>:

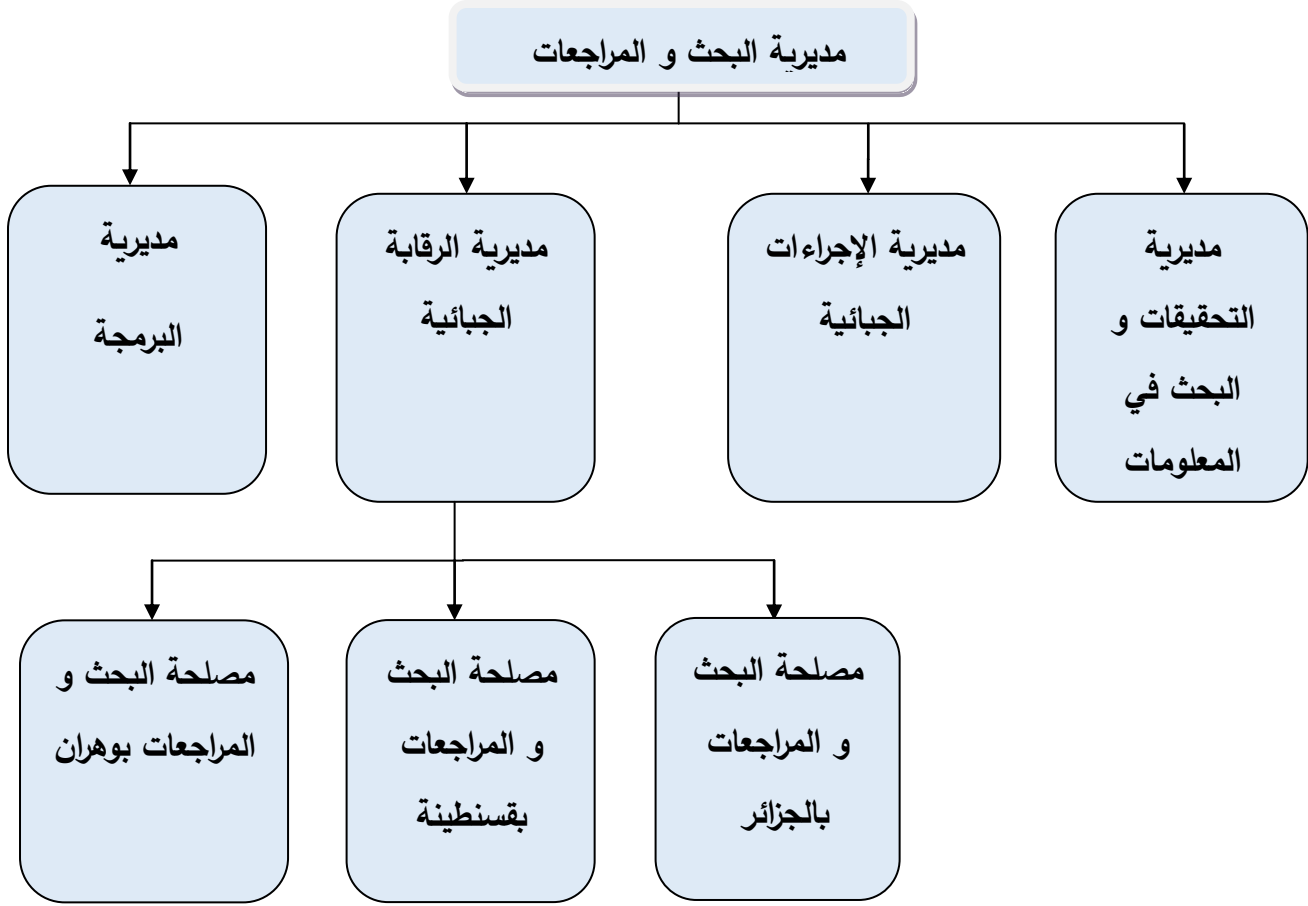
- السهر على إعداد و دراسة و اقتراح التشريعات الجبائية .
- تعريف و تبسيط الإجراءات الجبائية المتعلقة بتحديد الوعاء و الرقابة الجبائية .
- انجاز البرامج الإستراتيجية للعصرنة و ضمان تنفيذها .
- تطوير نظام المعلوماتية و إنشاء واجهات اتصال .
- السهر على التكفل بالمنازعات المتعلقة بمختلف أنواع الضرائب .
- السهر على تحسين العلاقات بين المصالح الجبائية و المكلفين بالضريبة.

ب- مديرية البحث و المراجعات : **DIRECTION DES RECHERCHES ET VERIFICATIONS**

أنشئت هذه المصلحة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (288/98) المؤرخ في 13 جويلية 1998, وتعتبر هذه الأخيرة من أعلى الهيئات الجبائية للرقابة على المستوى الوطني، و تتضمن ثلاث مصالح جهوية للبحث والمراجعات (SRV) و أربع مديريات فرعية , و يتكون الهيكل التنظيمي العام لهذه المديرية كما يلي:

<sup>1</sup> -[www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz) , Consulter le 30/04/2023.

الشكل رقم (03) : الهيكل التنظيمي العام لمديرية البحث و المراجعات .



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مرجع سابق [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz) , تاريخ الاطلاع 2023/04/30.

- يتفرّع من مديرية البحث و المراجعات أربع مصالح رئيسية تسمى بالنيابات ، و يتم تقسيم مهام هذه المديرية إلى هذه النيابات كل حسب مجال اختصاصه . و تم تقسيم هذه النيابات إلى :
- نيابة مديرية الإجراءات الجبائية : تهتم بالإجراءات و التشريعات الجبائية.
  - نيابة مديرية الرقابة الجبائية : تهتم بالرقابة الجبائية و كل ما يتعلق بها .
  - نيابة مديرية التحقيقات و البحث في المعلومات الجبائية : تهتم بالتحقيق و البحث في المعلومات الجبائية الخاصة بالمكلفين .
  - نيابة مديرية البرمجة : تهتم بالجانب الالكتروني و كل ما يخص البرمجة في مجال الجبائية .
- تسعى المديرية و من خلال السلطة الممنوحة من طرف المشرع إلى تسيير عمليات الرقابة الجبائية على المستوى الوطني , و هي مكلفة بالقيام بما يلي:<sup>1</sup>

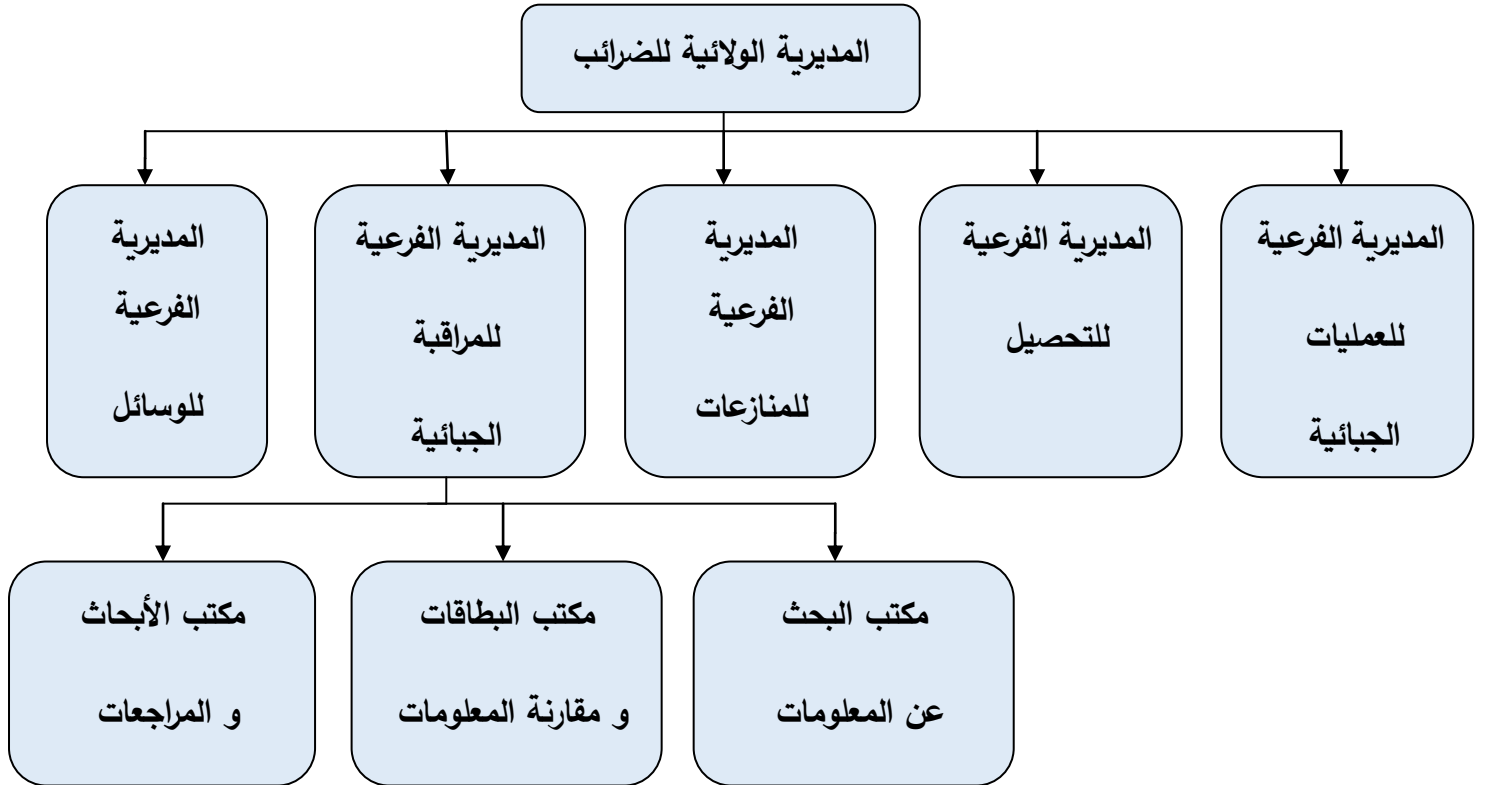
<sup>1</sup>- DGI, publication sur le site: [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz) , 30/04/2023.

- رفع نوعية التحقيق و الارتقاء به إلى أحسن المستويات.
- تحسين مردودية الرقابة الجبائية .
- الأولوية في برمجة الملفات ذات الأهمية و المداخل الكبيرة.
- تقليص حجم المنازعات التي هي في تزايد مقارنة بالتحقيق.

ت- المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية: Direction Des Impôts DE Wilaya

المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية تعد الهيئة المختصة بالرقابة الجبائية و كل ما يخص ذلك أين تسند إليها مهام برامج التحقيق و هي تابعة للمديرية الولائية للضرائب . و يتكون الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية من ما يلي :

الشكل رقم(04): الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب .



المصدر : القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 25 صفر 1430 هـ الموافق ل 21 فبراير 2009 م , يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية و صلاحياتها , و المواد من 59 - 79 ، الجريدة الرسمية المؤرخة في 02 ربيع الثاني 1430 هـ الموافق ل 29 مارس 2009م العدد 20 .

تنقسم المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية و التي تختص بالرقابة الجبائية إلى 3 مكاتب هي : مكتب البحث عن المعلومات , مكتب البطاقات و مقارنة المعلومات , مكتب الأبحاث و المراجعات .



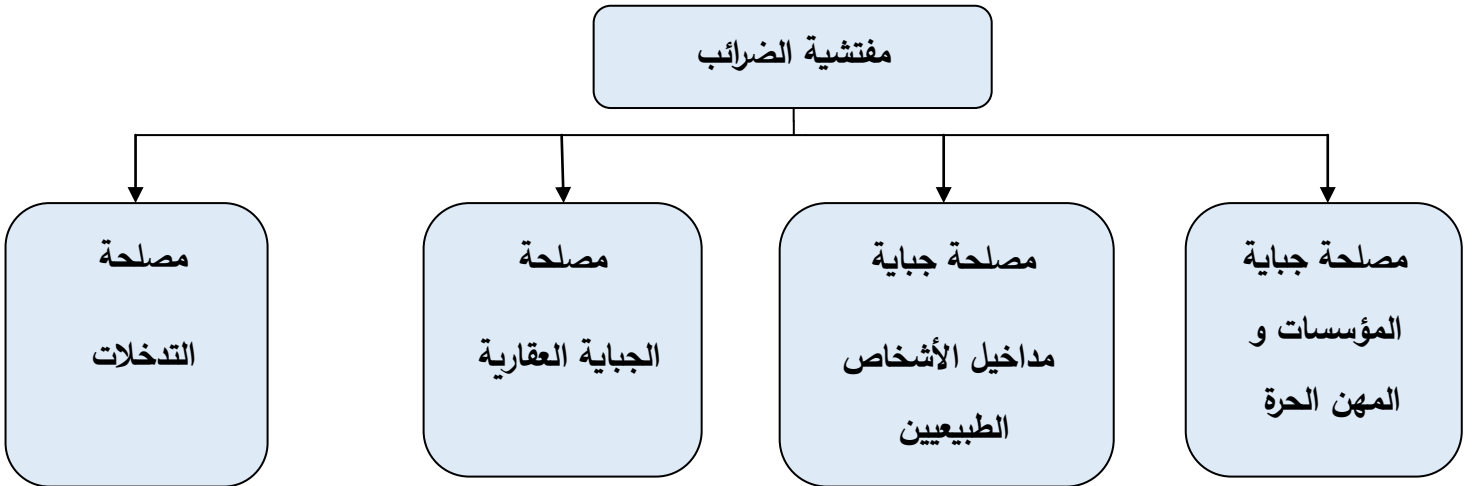
تقوم المديرية الفرعية للرقابة بما يلي :

- القيام بالتحريات والتحقيقات والأبحاث المتعلقة بالتحقيق الجبائي للولاية.
- دراسة التقنيات الجبائية التي تمكن من الرقابة الجبائية و كذا اقتراح تقنيات جديدة لها.
- السهر على تحصيل الضرائب والرسوم الناتجة من التحقيق، وكذا على وصول تقارير التحقيق للإدارة في أحسن الظروف.
- بحث وتحليل أسباب التهرب والغش الضريبي وإيجاد حلول واقتراحات ناجعة لهذه المشكلة.
- تنسيق وتنشيط مصلحة التحقيقات على مستوى الولاية<sup>1</sup>.

ث- مفتشيات الضرائب :

تتولى مفتشية الضرائب على الخصوص مسك الملف الجبائي الخاص بكل خاضع للضريبة الجزافية أو الخاضعين للنظام المبسط، فتقوم بالبحث وجمع المعلومات الجبائية واستغلالها، ومراقبة التصريحات وإصدار الجداول الضريبية وكشوف العائدات وتنفيذ عمليات التسجيل . و يتكوّن الهيكل التنظيمي للمفتشية من ما يلي :

الشكل رقم(05): الهيكل التنظيمي العام لمفتشية الضرائب



المصدر : سليمان عتير, مرجع سابق , ص110

من الشكل نجد أن مفتشية الضرائب تتضمن أربعة مصالح تقسم حسب اختصاص كل مصلحة و هي كالاتي :

- مصلحة جبائية المؤسسات و المهن الحرة : تختص بكل ما يتعلق بالمؤسسات و المهن الحرة .
- مصلحة جبائية مداخيل الأشخاص الطبيعيين : تختص هذه المصلحة بمداخيل الأشخاص الطبيعيين و كل ما يتعلق بذلك ( النظام الجزافي).
- مصلحة الجبائية العقارية: تختص بالجبائية العقارية.

<sup>1</sup> - سليمان عتير, دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ,دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي, مذكرة ماجستير في علوم السير, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , تخصص محاسبة, جامعة محمد خيضر بسكرة, 2012, ص101.

- مصلحة التدخلات : تقوم بمهمة تنسيق التدخلات و ما يتعلق بذلك .

تقوم مفتشية الضرائب بدورها الرقابي من خلال<sup>1</sup>:

- مراقبة التصريحات الشهرية أو الفصلية أو الحقوق الفورية؛
- تحديد الوعاء الضريبي للمكلفين الجدد، وإعادة تحديد الوعاء للذين ثبت عليهم نشاط أكبر من الذي صرحوا به.
- المتابعة والمراقبة المستمرة للملفات الجبائية فيما يخص التغيرات التي تطرأ على طبيعة النشاط من جهة، وعلى الطبيعة القانونية للمكلفين بالضريبة من جهة أخرى
- تسجيل المنازعات والطعون، وتقديم الحلول المناسبة.

## 2- الأجهزة المختصة حديثا بالرقابة الجبائية :

قامت المديرية العامة للضرائب بإنشاء هياكل تنظيمية إدارية جديدة ابتداء من سنة 2002 وذلك بهدف مواكبة التطورات الحديثة والتحكم بشكل فعال في تسيير ملفات المكلفين بالضريبة وهي كما يلي:

### أ- مديرية كبريات المؤسسات : Direction des Grandes Entreprises

تعتبر مديرية كبريات المؤسسات من أحدث المصالح الجبائية تكوينا ، وتم إنشاؤها لأغراض خاصة تتماشى وطبيعة الاقتصاد الجزائري، الذي يتميز بتمركز أكبر المداخل ضمن فئة المؤسسات الكبرى.

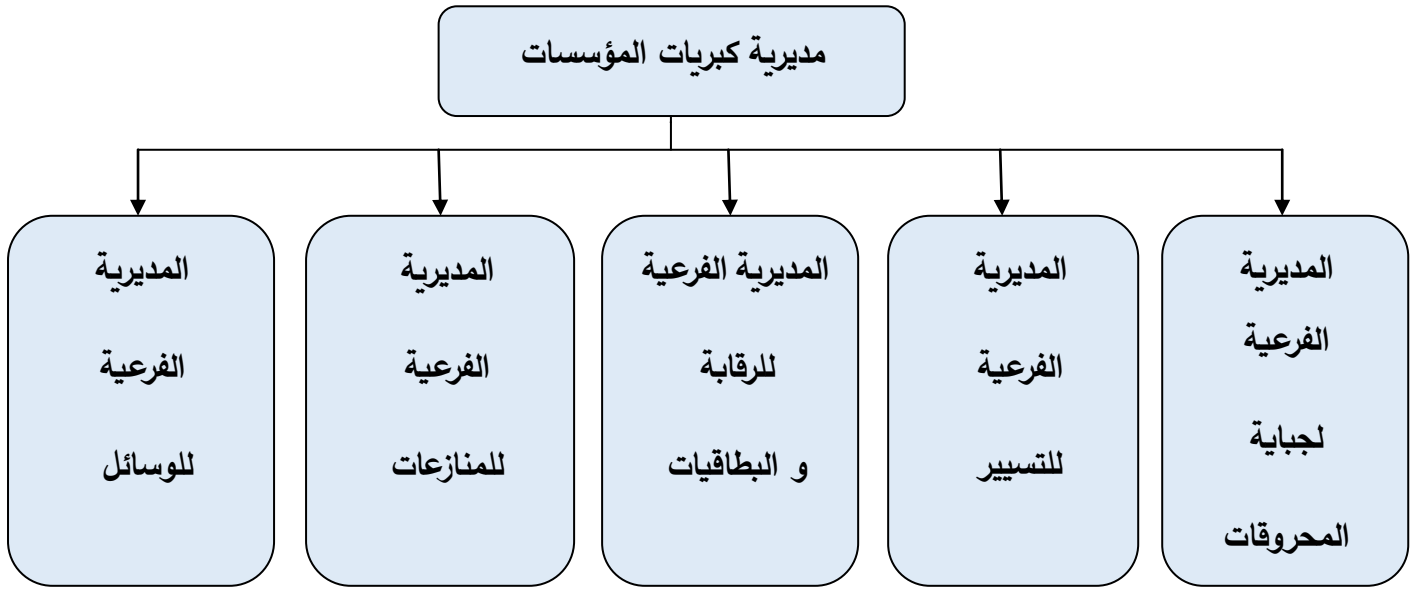
أنشئت مديرية كبريات المؤسسات في سنة 2002 و هي مديرية تابعة للإدارة العامة للضرائب، تقوم بالرقابة الجبائية على المؤسسات الكبرى التي لا يقل رقم أعمالها عن 100 مليون، كما تشكل مكان لدفع التصاريح، وتسديد الضرائب.

وقد بدأت هذه المديرية مشروعا في سنة 2002 واكتمل هذا المشروع في 2005 حسب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 7 جوان 2005، الذي نص على تنظيم وعمل المديرية الفرعية لمديريات كبريات المؤسسات، وبشرت عملها في سنة 2006، حيث تقوم بمتابعة المؤسسات البترولية والمؤسسات التجارية والصناعية من الناحية الجبائية.<sup>2</sup> تتضمن مديرية كبريات المؤسسات خمسة مديريات فرعية و هي كالاتي :

<sup>1</sup> - نشر في الموقع : [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz) ، 2023/04/10.

<sup>2</sup> - حراش إبراهيم، عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير -دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-2010-، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص179.

الشكل رقم ( 06 ): الهيكل التنظيمي العام لمديرية كبريات المؤسسات



المصدر : قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 صفر 1430 هـ الموافق ل 21 فبراير 2009 ، المواد من 2 الى 18، مرجع سابق .

- تتضمن مديرية كبريات المؤسسات خمسة مديريات فرعية تقسم حسب طبيعة المهام الموكلة إليها و هي :
- المديرية الفرعية لجباية المحروقات: تختص هذه المديرية بالجباية البترولية و كل ما يتعلق بها.
  - المديرية الفرعية للتسيير: تقوم هذه الأخيرة بالتسيير و التنسيق.
  - المديرية الفرعية للرقابة و البطاقات : تقوم هذه المصلحة بالرقابة على كبريات المؤسسات.
  - المديرية الفرعية للمنازعات : تختص بالمنازعات الجبائية .
  - المديرية الفرعية للوسائل : تختص هذه المصلحة بضمان متابعة و تنسيق جهاز تقييم الأداء وتتكون هذه المديرية من ثلاث مكاتب : مكتب المستخدمين و التكوين , مكتب الوسائل , مكتب عمليات الميزانية .

تعمل المديرية الفرعية للرقابة و البطاقات على تحقيق ما يلي<sup>1</sup>:

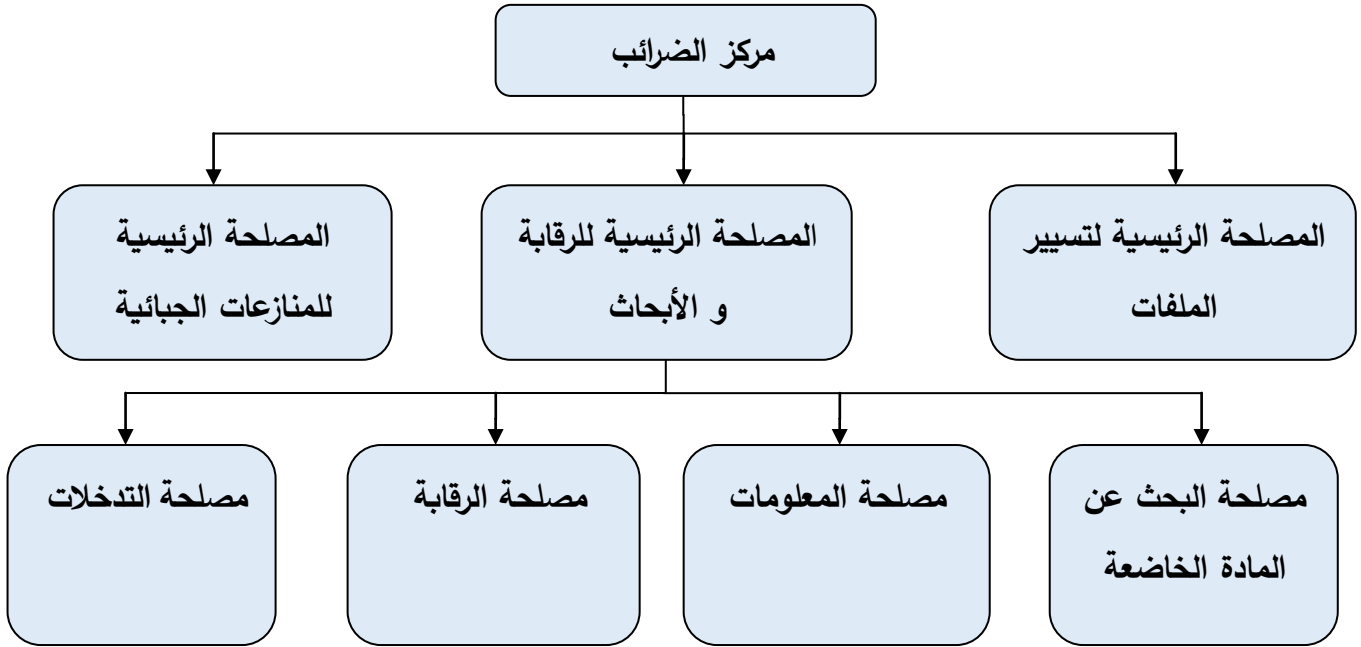
- إصدار الجداول و قوائم التحصيلات و شهادات الإلغاء أو التخفيض و تنفيذ عمليات التسجيل و الطابع، المعاينة و المصادقة.
- مراقبة الملفات حسب كل وثيقة.
- التكلف بملفات تعويض قروض الرسوم .
- البحث عن المعلومات الجبائية و جمعها و مراقبة التصريحات .

<sup>1</sup> - publication sur le site : [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz) . direction générale des impôts .2022 . Consulter le 10/04/2023

ب- المصلحة الرئيسية للرقابة و الأبحاث " مراكز الضرائب "CENTRE DES IMPOTS

يعتبر مركز الضرائب مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي ومرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب، حيث يتكفل مركز الضرائب بتسيير الملفات الجبائية لمختلف المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي ولا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 100,000,000 دج بالإضافة إلى المهن الحرة التابعة للنظام المبسط ويختص هذا المركز بكل المراحل من تحديد الوعاء إلى التحصيل مع تكليفه بالرقابة الجبائية والمنازعات في حدود صلاحيته<sup>1</sup>. يأخذ الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب الشكل التالي:

الشكل رقم(07): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر : قرار وزاري مؤرخ في 25 صفر 1430هـ الموافق ل 21 فبراير 2009 م , مرجع سابق , المواد من 2 إلى 18 .

تقوم هذه المصلحة على ثلاث مصالح رئيسية هي :

- المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات : تختص هذه المصلحة بالتكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء و المراقبة الجبائية و دراسة الاحتجاجات .
- المصلحة الرئيسية للرقابة و الأبحاث : تقوم هذه المصلحة بالرقابة و التحقيق و البحث عن المعلومة الجبائية و هي تنقسم إلى : مصلحة البحث عن المادة الخاضعة , مصلحة المعلومات , مصلحة الرقابة , مصلحة التدخلات .
- المصلحة الرئيسية للمنازعات الجبائية : تقوم بدراسة الطعون التي توجه لمركز الضرائب .

<sup>1</sup>- publication sur le site : [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz). direction générale des impôts .2022 . Consulter le 11/04/2023

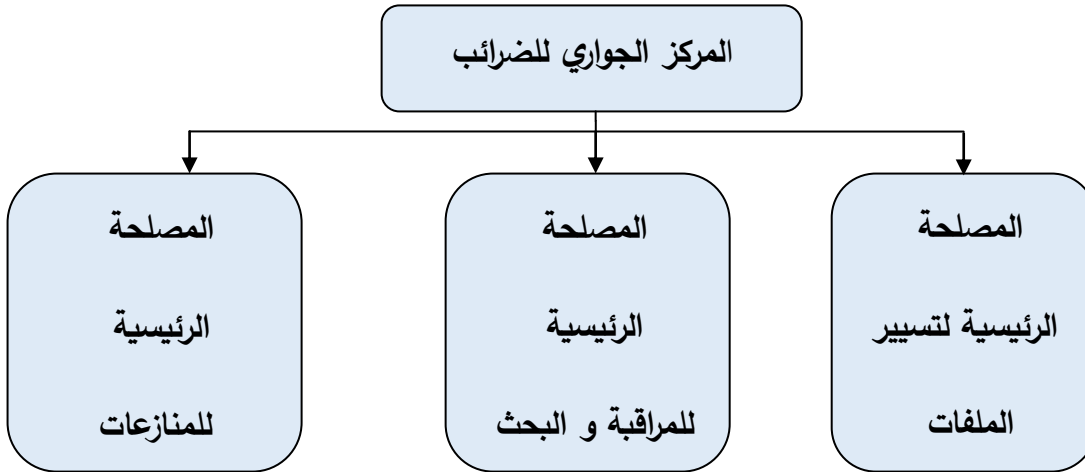
تتخصر مهام المصلحة الرئيسية للرقابة و الأبحاث في النقاط التالية<sup>1</sup> :

- التسيير والتكفل الحسن بملفات المكلفين ومراقبتها باستمرار للتخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي.
- تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها وتراقب التصريحات .
- تعد وتنجز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقيم نتائجها.
- التعجيل بتسوية النزاعات الجبائية والشكاوي الخاصة بالمكلفين بالضريبة والتي تحت سلطتها.

ج- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث " المراكز الجوارية للضرائب :CPI

تقوم مراكز الضرائب الجوارية بمتابعة ملفات المكلفين الغير تابعين للهيئات الجبائية السابقة الذكر، والخاضعين للضريبة الجزائرية، بالإضافة إلى إقامة مراكز متخصصة في متابعة الجباية العقارية، المعادن النفيسة، الكحول، التبغ وكذا الجباية المحلية والفلاحية<sup>2</sup>. ويأخذ الهيكل التنظيمي للمركز الجوارى الشكل التالي:

الشكل رقم (08) : الهيكل التنظيمي للمركز الجوارى



المصدر : اعتمادا على ما نشر في الموقع : [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz) , المديرية العامة للضرائب, تاريخ الاطلاع :

2023/04/20

من خلال الشكل السابق يتكون المركز الجوارى من ثلاث مصالح رئيسية هي كالآتي:

- المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات : تهتم بتسيير الملفات الجبائية.
- المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: تهتم بعمليات الرقابة.
- المصلحة الرئيسية للمنازعات: تهتم بالمنازعات الجبائية.

<sup>1</sup> - سليمان عتير , مرجع سابق , ص 107.

<sup>2</sup> - سليمان عتير, مرجع سابق , ص 109 .

ويمكن إبراز مهام المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- إحصاء الممتلكات و النشاطات و تسيير الوعاء من خلال إعداد فرض الضرائب.
- المراقبة الشكلية للتصريحات .
- المصادقة على الجداول و سندات الإيرادات و تقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها, بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب .
- إعداد اقتراحات برامج المكلفين بالضريبة في مختلف المراقبات.
- تشكيل و مسك فهارس المصادر المحلية للمعلومات و بطاقيات المكلفين بالضريبة المقيمين في محيط المركز الجوازي للضرائب و الممتلكات العقارية المتواجدة فيه.
- متابعة تنفيذ برامج المراقبة على أساس مستندات التصريحات و البحث عن المادة الخاضعة للضريبة و تقديم نشاطات المصالح المعنية.
- تدرس الشكاوى وتعالجها.
- تتابع المنازعات الإدارية و القضائية

وبناء على ما سبق تقوم بمهام الرقابة الجبائية في الجزائر الأجهزة التالية.

**الجدول رقم (01): أهم الأجهزة الرقابية في الجزائر**

المديرية العامة للضرائب	قسم الرقابة و التحقيقات الجبائية.
مديرية البحث و المراجعات	مصالح البحث و المراجعات ( الجزائر، وهران، قسنطينة) جهوية : التحقيق في وضعية كبار المكلفين .
المديرية الولائية للضرائب	المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية
مركز الضرائب	المصلحة الرئيسية للمراقبة الجبائية
المركز الجوازي للضرائب	المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث
مديرية كبريات المؤسسات	المديرية الفرعية للرقابة

المصدر : من إعداد الطالبان بناء على ما سبق

<sup>1</sup>-وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المركز الجوازي للضرائب، المهام و التنظيم، مديرية العلاقات العمومية و الاتصال،  
نشرة 2021.

### المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي للنظام الضريبي في الجزائر.

يعتبر النظام الضريبي مؤشرا فعال للحكم على الأوضاع الاقتصادية و المالية للدول, لأن الضريبة تعتبر مصدر دخل جد مهم يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و من المصادر الرئيسية للإنفاق العام ، و بالتالي فالنظام الضريبي هو أداة بيد الدولة لتحقيق أهدافها و هذا ما سنحاول توضيحه في هذا المبحث من خلال ما يلي؛

#### الفرع الأول : أساسيات حول النظام الضريبي في الجزائر.

مع تزايد أعباء و نفقات الدولة و يجب إيجاد مصادر تمويل مهمة و دائمة لسد تلك النفقات، و كان من بين أهم مصادر التمويل النظام الضريبي ، لذلك أولت الدولة أهمية كبيرة له و عملت على تطويره باستمرار ، حيث سنحاول فيما يلي عرض أهم أساسيات النظام الضريبي الجزائري .

#### أولا: تطور النظام الضريبي الجزائري .

تميزت فترة الاستقلال بالفراغ الإداري الناتج عن هجرة الإطارات التي كانت تشغل مختلف المناصب الخاصة بالمصالح الضريبية مما أدى تقلص الإيراد الضريبي الناتج عن الركود الاقتصادي . لذلك قامت السلطة الجزائرية بالإبقاء على النظام الضريبي المعمول به خلال التواجد الاستعماري مع إضافة تعديلات عليه إلى غاية سنة 1975 ، أين تمت عدة تعديلات لمجموعة من الضرائب مثل تعديل 1976 أين تم إلغاء الضريبة الفلاحية و تم لعد ذلك إحياءها في سنة 1984 ، و تعديلات سنتي 1986 و 1987 أين تم رفع معدل اقتطاع الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية من 50% سنة 1986 إلى 55% سنة 1987<sup>1</sup>.

شهد النظام الضريبي الجزائري إصلاحات جذرية في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد في بداية تسعينات, وقد جاءت تلك الإصلاحات نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي خلفتها أزمة البترول في سنة 1986 ، بالإضافة كذلك إلى توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق, حيث تم إنشاء لجنة بغرض الإصلاح في سنة 1987 و التي انتهت أشغالها سنة 1989 مقدمة اقتراحاتها ضمن تقرير يتضمن معالم الإصلاح الضريبي ، و تم الشروع في الإصلاحات في أفريل 1992 كما تلتها عدة تعديلات كذلك من خلال قوانين المالية السنوية و التكميلية وصولا ليومنا هذا ,و من أهم التعديلات التي قامت بها الدولة الجزائرية ما يلي<sup>2</sup> :

- إيجاد مصادر تمويلية خارج نطاق المحروقات ( الجباية العادية)
- اقتراح إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية.
- منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية .
- إصلاح نظام الأسعار.

<sup>1</sup>-بوزيدة حميد , النظام الضريبي الجزائري و تحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004), أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر , 2006, ص56.

<sup>2</sup>- لياس قلاب ذبيح , مرجع سابق , ص 04

- تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة: الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال قانون المالية 1991 من خلال المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة , الضريبة على القيمة المضافة بموجب قانون المالية 1991 في مقابل إلغاء الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP , الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991 .
  - تحرير التجارة الخارجية : و الذي جسده القانون 88-29 حيث منح مرونة أكثر في مجال احتكار الدولة .
  - الرسم على النشاط المهني:أستحدث بموجب المادة 21 من قانون المالية 1996 و قد عوض الرسم على النشاط التجاري و الصناعي TAIC و الرسم على النشاط غير التجاري TANC.
  - تأسيس الضريبة الجزافية الوحيدة : تم تأسيسها بموجب المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة من قانون المالية 2007.
- و من أهم الدوافع التي قادت إلى الإصلاح الضريبي في الجزائر إلى ما يلي :
- عدم إحداث تغييرات جذرية في النظام الضريبي منذ الاستقلال إلى نهاية 1991 رغم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الموافقة لذلك.
  - تعقد و عدم استقرار النظام الضريبي جعل التحكم فيه و تطبيقه صعبا، كما أن تنوع الضرائب وتعدد معدلاتها و اختلاف مواعيد تحصيلها جعل النظام الضريبي صعب التطبيق.
  - ثقل العبء الضريبي الناتج عن تعدد الضرائب و ارتفاع معدلاتها.
  - ضعف العدالة الضريبية من حيث طريقة فرض الضرائب خاصة بين المؤسسات العمومية والخاصة.
  - ضعف الإدارة الضريبية بسبب تدني المستوى التعليمي لموظفي الضرائب.
- وبالتالي فالنظام الجبائي الجزائري كان تحصل حاصل الحاجة إلى التطور و مواكبة الاقتصاد العالمي.
- ثانيا: مفهوم النظام الضريبي .**

نظرا للأهمية الممنوحة للنظام الضريبي سواء وطنيا أو دوليا فقد تعددت الجهات التي تطرقت إلى مفهومه نذكر من أهمها ما يلي:

تم تعريف النظام الضريبي بأنه : " الإطار الذي ينظم مجموعة الضرائب المتكاملة و المتناسقة و يتم تحديده استنادا إلى أسس اقتصادية و مالية و فنية ، اقتصادية و إدارية " <sup>1</sup>.

كما يعرف بأنه : " ذلك الهيكل الضريبي المكون من عدد الصور الفنية للضريبة المحددة و المراد تطبيقها في بيئة معينة , و ذلك بواسطة قوانين و تشريعات مختلفة بهدف تحقيق أهداف المجتمع " <sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - صلاح زين الدين ، الإصلاح الضريبي ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2000، ص46.

<sup>2</sup> - مفتاح فاطمة ، النظم الضريبية الدولية ، مطبوعة دروس ، كلية علوم تسيير ، جامعة ابن خلدون - تيارت ، 2020، ص07



و من خلال المفهومين السابقين نجد أن النظام الضريبي هو: " إطار متكامل من الضرائب و الرسوم التي تحكمها قوانين و تشريعات محددة ، أين تهدف إلى تحقيق أهداف الدولة المرجوة " .

**ثالثا: أهداف النظام الضريبي الجزائري.**

من أهم أهداف النظام الضريبي الجزائري نذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

- حماية الإنتاج الوطني عن طريق الرسوم الجمركية.
- توجيه الاستثمار نحو النشاطات المراد ترقيتها، وذلك وفق السياسة الاقتصادية المنتهجة.
- تشجيع الأعوان الاقتصادية بما فيهم المؤسسات على مبادرة الاستثمار وذلك بفضل التسهيلات و التحفيزات الضريبية.
- تغطية نفقات الدولة بشكل كبير .
- تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين من خلال التوزيع الضريبي العادل للعبء الضريبي.
- مراعاة المقدرة التكاليفية للمكلف عن طريق الأخذ بعين الاعتبار لظروفه الشخصية و كذا إعفاء الحد الأدنى للمعيشة من الضرائب .

**الفرع الثاني : مميزات النظام الضريبي الجزائري ، أركانه.**

**أولا: مميزات النظام الضريبي الجزائري :**

يتمتع النظام الضريبي الجزائري بعدة مميزات منها أنه:

- **نظام تصريحي :** حيث يمنح المكلف حق التصريح بدخله و ممتلكاته بمفرده ، ثم يتم مراقبة هذه التصريحات للتأكد من صحتها لاحقا.
- **نظام هادف:** يسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للدولة.
- **نظام عادل :** يحقق العدالة الاجتماعية من خلال الفرض العادل للضرائب.
- **نظام مرن :** يتميز النظام الضريبي الجزائري بالمرونة من خلال سن تشريعات جديدة لمواكبة للتطورات الاقتصادية الحاصلة .
- **نظام سلطة و تحفيز :** يعتبر النظام الضريبي أداة في يد الدولة أما لتشجيع الاستثمار في قطاع ما و ذلك بتقديم امتيازات أو إعفاءات ، أو أداة سلطة تستخدمه في سياساتها داخل و خارج الوطن (دوليا و محليا ) لضبطها بشكل محكم.

**ثانيا: أركان النظام الضريبي.**

ليكون النظام الضريبي فعّالا عليه أن يعتمد على الأركان التالية:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - بوزيدة حميد ، مرجع سابق، ص68.

<sup>2</sup> - محمود جمام ،النظام الضريبي و أثاره على التنمية الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد منتوري، قسنطينة ، 2010، ص75-76.

1. **الهدف :** على النظام الضريبي أن يكون هادفاً أي أن يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف المحددة و بالتالي فهو يختلف من دولة لأخرى ، حيث نجده في الدول المتطورة هو مجرد أداة تمويلية، أما في الدول المتخلفة فهو أحد أدوات التوجيه الاقتصادي و أداة من أدوات الرقابة على الإنتاج ومقياس لكفايته
2. **الوسيلة :** يجب على النظام الضريبي تحديد الوسائل اللازمة للوصول إلى الأهداف المرجوة منه، من خلال طريقة فرض الضرائب و الاليات المعتمدة في تحصيلها و الرقابة عليها .
3. **التشريعات و القوانين الضريبية:** لكي يتخذ النظام الضريبي الإطار القانوني العادل و الصارم عليه أن يستند إلى المشرع لكي يعمل ضمن إطار منظم و هادف.

### الفرع الثالث: التحديات التي تواجه النظام الضريبي الجزائري.

النظام الضريبي الجزائري الحالي و ليد تطورات كثيرة و لكن بالرغم من كل تلك التطورات لا زال النظام الضريبي يواجه عقبات تعيق فعاليته أكثر من أي وقت مضى، وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المبحث:

#### • عدم استقرار النظام الضريبي الجزائري.

إن الاستمرار في إجراء تغييرات في مختلف قوانين الضرائب جعل التحكم فيه و تطبيقه صعباً جداً سواء بالنسبة للموظفين أو المكلفين، كما أن تنوع الضرائب و تعدد معدلاتها، بالإضافة إلى اختلاف مواعيد تحصيلها جعل النظام الضريبي صعب التطبيق و التحكم فيه.<sup>1</sup>

#### • نقص تأهيل الإدارة الضريبية.

من الأولويات التي تحدد نجاح النظام الضريبي وجود إدارة ضريبية متكاملة و فعالة تكون قادرة على رفع وتيرة العمل و تحقيق الأهداف المرجوة، ولكن بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجهات الوصية إلا أنه هناك نقص كبير في جودة الإدارة الضريبية سواء من ناحية العدد أو النوعية .

#### • تحديات مرتبطة بالتجارة الإلكترونية:

في وجود التجارة الإلكترونية تكون العائدات الضريبية التي تحصل عليها الدولة ضعيفة بسبب غياب التشريعات مخصصة للمعاملات التجارية الإلكترونية، حيث أن هناك صعوبة تتبع وفهم المعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنت، مع صعوبة حصر وتحديد المجتمع الضريبي، بالإضافة كذلك إلى عدم تأهيل الأطر الجبائية بما يتلاءم مع طبيعة التجارة الإلكترونية.<sup>2</sup>

#### • تحديات تتعلق بتغير النظام الضريبي من عدمه :

يشكل جمود النظام الضريبي عائقاً كبيراً لأي إصلاح ضريبي في أي بلد ، حيث أن بقاء أي نظام ضريبي لمدة طويلة يخلق تقاليد فنية و إدارية و تشكل هذه التقاليد صعوبة في إحداث أي تغيير أو تجديد في النظام

<sup>1</sup> - محمود حمام ، المرجع السابق، ص 107.

<sup>2</sup> - ولهى بوعلام ، مرجع سابق ، ص 149

## الفصل الأول.....أساسيات حول الرقابة الجبائية و النظام الضريبي الجزائري.

الضريبي<sup>1</sup> ، كذلك في حالة تغيره المستمر و السريع حيث أنه في هذه الحالة تكون هناك صعوبة في هضم القوانين الجديدة المستمرة الظهور و الإلغاء مما يصعب تطبيقها بالشكل الصحيح. و تبقى التحديات التي تواجه النظام الضريبي لحدود لها .

### المبحث الثاني : دور الرقابة الجبائية في تحقيق أهداف النظام الضريبي في الجزائر .

للرقابة الجبائية أهمية كبيرة بالنسبة للنظام الضريبي الجزائري , كون النظام الضريبي في الجزائر منح الحرية التامة للمكلفين بالضريبة في التصريح بمجمل مداخيلهم و ما يملكونه من تلقاء أنفسهم , ثم فرض الرقابة الجبائية على هذه التصريحات لكشف أي أخطاء أو تلاعبات ، و على هذا الأساس منح المشرع الجزائري الإدارة الجبائية الوسائل القانونية و التنظيمية اللازمة لمراقبة تلك التصريحات . كما تعمل الرقابة الجبائية على تحقيق الأهداف الأساسية للنظام الجبائي .

### المطلب الأول :أعوان الرقابة الجبائية , الدور و المميزات.

إن معايير تعيين الموظفين المتخصصين بالرقابة الجبائية تخضع لمجموعة من الشروط هي كالآتي<sup>2</sup>:

- كثافة النشاط الاقتصادي على الإقليم الضريبي.
  - أهمية المحيط باعتباره زاوية ضريبية .
  - العدد اللازم للموظفين المكلفين بالبحث عن المعلومات الضريبية.
  - العدد اللازم للموظفين المكلفين بالمراجعة المحاسبية.
  - العدد اللازم للموظفين المتخصصين في الرقابة المختلطة.
- و بما أن موظف الإدارة الضريبية هو السر الجوهري وراء تحقيقها لأهدافها يجب أن يتميز بالتأهيل العلمي و العملي اللازم لتأدية مهامه على أكمل وجه.
- و حتى تتمكن الإدارة الجبائية من أداء مهمتها بفعالية خصها المشرع الجبائي بمجموعة من الحقوق القانونية التي تمنحها سلطة تطبيق أحكام النظام الجبائي على المكلفين و من هذه الصلاحيات في ما يلي:

### الجدول رقم (02):حقوق أعوان الإدارة الضريبية خلال عملية الرقابة الجبائية

الحقوق	الشرح
حق الرقابة	من أهم الصلاحيات الممنوحة للإدارة الجبائية القيام بكل العمليات التي تسمح بالتحقق من صحة ومصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة ، الوثائق و الدفاتر المحاسبية . وتتم ممارسة حق الرقابة الجبائية على مستوى المؤسسات المعنية خلال ساعات فتحها للجمهور وساعات ممارسة نشاطها.
حق الاطلاع	بمقتضى المواد 39 إلى غاية 316 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يمكن

<sup>1</sup>- بوزيدة حميد ، مرجع سابق ، ص148.

<sup>2</sup>- عبود ميلود ، برباوي كمال ، مرجع سابق ، ص314.

<p>لأعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مراقب على الأقل الإطلاع على دفاتر المكلف ومستنداته للحصول على المعلومات الكافية لأداء مهمة التحقيق والتأكد من صحة المعلومات المصرح بها في الملفات مع التزامهم بالسري المهني، ويمارس حق الإطلاع على الإدارات العمومية، المؤسسات الخاصة والمؤسسات المالية والبنوك.</p>	
<p>ترخص الإدارة الجبائية لأعوانها المؤهلين قانونا القيام بإجراءات المعاينة في كل المجالات قصد البحث والحصول على كل المستندات والوثائق والدعائم المالية التي من شأنها تبرير التصرفات الهادفة لتجنب الضريبة ، و عند المعاينة يتم حجز كل الوثائق التي تشكل أدلة على وجود ممارسات تدليسية.</p>	<p><b>حق المعاينة</b></p>
<p>هو الوسيلة الممنوحة للإدارة الجبائية لإجراء تقييمات لنفس المدة ونفس الضرائب عندما يقدم لها المكلف عناصر غير كاملة أو خاطئة، حيث تقوم بإعادة النظر في الاقتطاع الضريبي بتعديله أو إنشاء اقتطاع جديد.<sup>1</sup></p>	<p><b>حق استدراك الخطأ</b></p>
<p>على أعوان الضرائب الاحتفاظ بالسري المهني الذي يخص كل عمليات الرقابة التي يقومون بها.</p>	<p><b>السري المهني</b></p>

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على :

د.عوادي مصطفى- د.ناصر رحال ، التحقيق الجبائي على محاسبة المكلفين بالضريبة في الجزائر. مجلة اقتصاد المال و الأعمال - المجلد:1، العدد1، جامعة الشهيد محمد لخضر ، الوادي، الجزائر ، ص 35-36 وبالتالي فكلها مجموعة حقوق يجب على أعوان الضرائب التمتع بها و ممارستها في الواقع العملي ليستطيعوا تحقيق أهداف الرقابة الجبائية و ليقوموا بعملهم على أحسن وجه دون تعرضهم لأي مسألة .

### المطلب الثاني : آليات الرقابة الجبائية.

لقد تطرق المشرع الجزائري لكل أساسيات و إجراءات عملية الرقابة الجبائية بصورة واضحة و دقيقة ، حيث تم ذكرها في قانون الإجراءات الجبائية في مواده ( 18 و 19 و 20 و 21 ) ، و في ما يلي سنتطرق لهذه الآليات و الإجراءات ؛

أولاً: **التحقيق في المحاسبة** : يعتمد على ما يلي <sup>2</sup>.

- **إرسال إشعار بالتحقيق** : قبل بدأ بعملية التحقيق يتم إرسال إشعار بالتحقيق للإعلام المسبق للمكلف بعملية الرقابة عبر إرسال أو تسليم اليدوي لوصل الاستلام . يتضمن هذا الإشعار أجل التحضير ( الحد

<sup>2</sup> - قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، المادة 20 ، ص 8

## الفصل الأول.....أساسيات حول الرقابة الجبائية و النظام الضريبي الجزائري.

- الأدنى 10 أيام) ، كما يتضمن تاريخ و ساعة التدخل و فترة التحقيق و الضرائب و الرسوم المعنية ، يكون الإشعار مرفوقا بميثاق حقوق و التزامات المكلف بالضريبة .
- **الاستعانة بمستشار :** للمكلف الحق في الاستعانة بمستشار يختاره بإرادته وذلك لتتبع مجريات التحقيق.
- **فترة التحقيق :** فترة التحقيق تبدأ من تاريخ استلام الإشعار بالتحقيق إلى أجل محدد حسب رقم الأعمال المحقق و هي كما يلي :
- ✓ 3 أشهر بالنسبة لمؤسسات تقديم الخدمات إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 1.000.000 دج لكل سنة مالية من السنوات موضوع التحقيق، و كل المؤسسات الأخرى إذا كان رقم أعمالها لا يتجاوز 2.000.000 دج لكل سنة من السنوات موضوع التحقيق.
- ✓ 06 أشهر بالنسبة لمؤسسات تقديم الخدمات إذا كان رقم أعمالها السنوي أعلى من 01 مليون دج وأقل من أو يساوي 05 مليون دج ، و كل المؤسسات الأخرى إذا كان رقم أعمالها السنوي أعلى من 2 مليون دج وأقل من أو يساوي 10 مليون دج.
- ✓ 09 أشهر بالنسبة : لجميع الحالات الأخرى.
- **عملية التحقيق:** للمحقق الحق في طلب كل الوثائق المحاسبية، نسخ البرقيات، المستندات...الخ للتأكد من صحة التصريحات الجبائية للمكلف .
- **استحالة إعادة التحقيق :** لا يمكن للإدارة الجبائية أن تباشر في تحقيق جديد في نفس الفترة و لنفس الضريبة أو الرسم .
- **إعادة التقييم :** يتم إعلام المكلف بنتائج التحقيق بطريقة مفصلة و مبررة و ذلك عبر رسالة موصى عليها مع وصل استلام حيث يتم إرسال إشعارين بالتقييم أولي و ثاني.
- **حق الرد :** يمنح للمكلف 40 يوم للرد و تقديم ملاحظاته كما يمكنه أيضا طلب توضيحات شفوية و يكون الرد كالتالي :
- 1 - **الموافقة :** يتم فرض الضريبة المعتمدة من طرف إدارة الضرائب.
- 2 - **الرفض :** يتم تقديم التبريرات اللازمة حول أسس فرض الضريبة ، فان وافقت الإدارة الضريبية على ذلك تقوم بتعديل تقييمها للضريبة ، أما إن رفضت فيتم الرد على المكلف بطريقة مفصلة و مبررة .
- **طلب التحكيم :** يمكن للمكلف طلب التحكيم في ما يخص مخرجات عملية التحقيق من المدير الولائي للضرائب أو مدير كبريات المؤسسات أو رئيس مركز الضرائب.
- **اختتام عملية الرقابة :** تنتهي عملية التحقيق بمحضر ممضى من طرف المكلف (محضر اختتام عملية التحقيق).

ثانيا: التحقيق المصوب في المحاسبة .

تم التطرق لها في المادة 20 مكرر 1 و2 و3 من قانون الإجراءات الجبائية , لا تختلف إجراءات هذا النوع من الرقابة عن النوع الأول إلا في عدة نقاط و هي كما يلي<sup>1</sup>:

- **مدة التحقيق** : لا تتجاوز شهرين من تاريخ استلام الإشعار بالتحقيق.
- **التبليغ بإعادة التقييم** : يرسل برسالة موسى عليها مع وصل استلام حيث يوضح فيها نتائج التحقيق .
- **حق الرد** : منح للمكلف أجل 30 يوم لتقديم الرد و الملاحظات.
- **محضر الاختتام**: عند نهاية عملية التحقيق يتم إعداد محضر نهاية التحقيق.
- **طلب التحكيم** : يمكنه أيضا طلب التحكيم في هذا النوع من الرقابة .

ثالثا: التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية .

تم التطرق لها في المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية، حيث تم اعتماد نفس الإجراءات التي تمت في النوعين السابقين إضافة إلى ما يلي<sup>2</sup>:

- **الإشعار بالتحقيق**: يمنح للمكلف 15 يوم للتحضير لعملية التحقيق ابتداء من تاريخ استلام الإشعار.
- **مدة التحقيق** : لا تتجاوز مدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ استلام إشعار التحقيق .
- **التبليغ بإعادة التقييم** : يرسل برسالة موسى عليها مع وصل استلام حيث يوضح فيها نتائج التحقيق .
- **حق الرد** : يمنح المكلف مدة 40 يوم لتقديم ملاحظاته و رده ( القبول أو الرفض) و يمكنه طلب توضيحات شفوية في هذه المدة.
- **طلب التحكيم** : يمكنه أيضا طلب التحكيم في هذا النوع من الرقابة .

عمل المشرع الجبائي على تنظيم طريقة عمل المراقبين من حيث ضبط الأهداف ،الآليات، الوسائل ، الإمكانيات، الوقت ، ... الخ ، أين يتم العمل الرقابي بطريقة منهجية و موجّهة و هادفة ، كما أنه سمح للمكلف بأخذ كامل حقوقه كالاستعانة بمستشار أثناء عملية الرقابة ، طلب التفسيرات اللازمة ... الخ ، لتخرج الرقابة الجبائية بإعادة تقييم حقيقية .

وبناء على ما سبق يمكننا أن نلخص بأن المشرع الجبائي قد سن معظم الآليات اللازمة للرقابة الجبائية التي تضمن السير الحسن لها كما تحقّق العدالة الاجتماعية للمكلفين، أين بهذه الطريقة تتحقق فعالية الرقابة الجبائية لتحقيق الغاية من اعتمادها كوسيلة رقابية و ردعية .

<sup>1</sup> - قانون الإجراءات الجبائية ، مرجع سابق ، المادة 20 مكرر 1 ، مكرر 2 ، مكرر 3 ، ص 11 إلى 15

<sup>2</sup> - قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق ، المادة 21 ، ص 16

### المطلب الثالث: دور الرقابة الجبائية في تحقيق أهداف النظام الجبائي .

الفرع الأول : دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي.

لقد أولى المشرع الجزائري اهتماما كبيرا بظاهرة التهرب الضريبي لأنها تعتبر من أهم العراقيل التي تحول دون تحقيق النظام الضريبي لأهدافه ، خاصة و أنها أصبحت ظاهرة جد متفشية في المجتمع.

أولاً: مفهوم التهرب الضريبي .

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي من أكثر الآفات التي يعاني منها المجتمع حالياً ، حيث أنها انتشرت بشكل كبير في الآونة الأخيرة ، و من أهم التعريفات التي تطرقت إلى مفهوم التهرب الضريبي ما يلي:

يعرّف التهرب الضريبي بأنه: " كل محاولة للتخلص من الضريبة باستعمال طرق تدليسية في إقرار أساس الضرائب والرسوم التي يخض لها المكلف أو تصفيتها كلياً أ جزئياً.<sup>1</sup>

ثانياً: أسباب التهرب الضريبي.

تعود أسباب التهرب الضريبي إلى<sup>2</sup>:

1- أسباب مرتبطة بالمكلفين.

- شعور بعض المكلفين بعدم عدالة النظام الضريبي.

- ضياع البنية الأخلاقية و الوعي بأهمية الضرائب.

2- أسباب تشريعية.

- عدم استقرار التشريعات الجبائية .

- تعقد التشريعات و القواعد الضريبية

- ضعف و عدم صرامة القوانين في معاقبة المتهربين.

3- أسباب إدارية و فنية.

- ثقل العبء الضريبي .

- عدم كفاءة الإدارة الضريبي .

ثالثاً : مساهمة الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي .

و تعود ظاهرة التهرب الضريبي إلى العديد من الأسباب و التي من أهمها نقص الوعي لدى المكلفين بمدى أهمية الضرائب في تحقيق مستوى معيشي أفضل و ضمان أوضاع سياسية مستقرة للدولة ، وتعد الرقابة الجبائية

<sup>1</sup> - بوحالة الطيب ، الوسائل الرقابية لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية ، المجلد

05، العدد02، جامعة باتنة 1، 2022، ص1025.

<sup>2</sup> - خالد عيادة عليمات ، التهرب الضريبي أسبابه و أشكاله و طرق الحد منه ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 09، الأردن ،

سبتمبر 2013، ص20.

الرادع الأول و الأهم للتهرب الضريبي ، لكونها تسعى إلى التأكد من التصريحات المقدمة من طرف المكلفين و متابعتها بهدف اكتشاف الأخطاء و العمليات التدليسية التي تؤدي للتهرب للحد منها .  
تعتبر الرقابة الجبائية من أهم سبل مكافحة التهرب الضريبي لتعدد أنواعها ، فبعد أن كانت تتم على مستوى الإدارة الضريبية ، أصبحت الآن تتم على مستوى الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية ، الأسواق اليومية ، كذلك أصبحت تعتمد على مراجعات معمّقة في أملاك المكلفين ( الدخل الحقيقي).  
كذلك دعمت السلطات علميات الرقابة من خلال تنسيق الجهود بين مختلف الجهات ذات الصلة بالمكلف لمكافحة التهرب الضريبي عبر إنشاء الفرق المختلطة ( ضرائب، جمارك، تجارة).  
و لكن وبالرغم تطور أساليب الرقابة الجبائية إلا أنها تعتبر بدائية مقارنة بسرعة تطور أعمال التهرب والغش الضريبي و كثرة الثغرات التي يستغلها المكلف و لذلك وجب العمل أكثر على تفعيل هياكل جديدة من شأنها التقليل من حدة التهرب الضريبي و نشر الوعي بأهمية الضرائب للمجتمع و الدولة.<sup>1</sup>  
وبالتالي فالرقابة الجبائية تدعم النظام الضريبي من خلال مكافحة التهرب الضريبي لأنه يعتبر العدو الأول لأي نظام ضريبي، فانتشار ظاهرة التهرب الضريبي يدل على عدم فعالية النظام الضريبي للدولة من حيث طريقة فرض الضريبة و سن التشريعات .

#### الفرع الثاني : دور الرقابة الجبائية في تحقيق العدالة الاجتماعية .

تسعى الإدارة الجبائية من خلال الرقابة الجبائية إلى تحقيق العدالة الضريبية من خلال التأكد من صحة و سلامة المعلومات المدلى بها من طرف المكلفين بالضريبة ، و ردع كل من يحاول تجاوز القوانين التشريعات التي ينص عليها المشرع.

#### أولاً: مفهوم العدالة الضريبية.

لقد اختلف العلماء على وضع تعريف موحد و واضح للعدالة الضريبية حيث تم تعريفها كما يلي:  
المقصود بالعدالة الضريبية توزيع العبء الضريبي بصورة عادلة أي أن يتحمل كل فرد قدرًا معينًا من النفقات العامة من جهة و من جهة أخرى أن تحرص الإدارة الضريبية على التقليل من الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية داخل المجتمع ، أي تقريب الفوارق بين فئات المجتمع.<sup>2</sup>

#### ثانياً: مساهمة الرقابة الجبائية في تحقيق العدالة الضريبية.

تعمل الرقابة الجبائية على معاملة المكلفين بالضريبة بشكل متساوي و عادل تحت جناح القانون والتشريعات الجبائية التي ينص عليها النظام الضريبي ، و يترتب على كل من يخالف هذه القوانين

<sup>1</sup> - خضراوي الهادي ، الرقابة الجبائية و دورها في محاربة الغش و التهرب الضريبي ، مجلة الدراسات القانونية و السياسية ، العدد 02، جامعة عمار ثليجي الأغواط ، جوان 2015، ص53-54.

<sup>2</sup> - عبد الهادي مختار ، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد، تخصص تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2016، ص65-66



عقوبات و غرامات قد تصل إلى حد السجن و ذلك لحماية مبدأ العدالة الاجتماعية في تحمّل العبء الضريبي .

و عندما تتحقق العدالة الاجتماعية في طريقة فرض الضريبة و تحصيلها، يستطيع النظام الضريبي تحقيق أهدافه، لأنه يجد الاستجابة اللازمة من طرف المكلفين بالضريبة فتصبح القوانين و التشريعات محل التزام طوعي من المكلفين.

**الفرع الثالث : دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي .**

**أولا : مفهوم التحصيل الضريبي .**

التحصيل الضريبي هو مجموعة من الإجراءات الإدارية و التقنية التي يتم بواسطتها تحويل قيمة الضريبة من ملكية المكلف إلى ملكية الخزينة العمومية<sup>1</sup> .

**ثانيا : مساهمة الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي .**

تعتبر الضريبة أداة من أدوات تمويل الخزينة العمومية و من بين أهم أهداف الرقابة الجبائية زيادة التحصيل الضريبي الذي بدوره يضمن تمويل الخزينة العمومية ، ولضمان استمرار عملية التحصيل من أجل استرجاع الحقوق المخفأة و الغير مدفوعة من طرف المكلف أعطى المشرع الجزائري صلاحيات واسعة للمصالح الجبائية والتي بدورها إعتمدت على مجموعة من الآليات و الإجراءات من شأنها المساهمة في زيادة التحصيل الضريبي لتغطية مختلف النفقات العامة للدولة ، حيث تعد المبالغ المسترجعة بواسطة عملية الرقابة من أبرز إيرادات الدولة<sup>2</sup>.

من أهم المؤشرات التي تدل على نجاعة النظام الضريبي هي مقدار التحصيل الضريبي للضرائب والرسوم،و يعتبر النظام الضريبي إطار متكامل من الأحكام و القوانين و الإجراءات الصادرة من طرف السلطة العليا التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، و في إطار ضمان تحقيق ذلك اعتمد المشرع الجبائي على مجموع من الآليات الرقابية المتمثلة في التحقيق المحاسبي و التحقيق المصوب و التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة و رقابة الفرق المختلطة ، بالإضافة إلى الأجهزة القانونية المخصصة لها وكذا الكفاءات البشرية و المهارات العالية المسخرة لاكتشاف مختلف الأخطاء والمخالفات و التلاعبات التي يقوم بها المكلف بهدف زيادة التحصيل الضريبي لتمويل الخزينة العمومية للدولة.

وبالتالي فالرقابة الجبائية هي السر الجوهري وراء تحقيق النظام الجبائي لأهدافه التي وضع من أجلها، فالتحصيل الجبائي هو أحد أهم المصادر التمويلية الدائمة للدولة و الأكثر أهمية.

<sup>1</sup> - داودي محمد، الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية عامة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2006، ص13

<sup>2</sup> - عفاف بولحية ، أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي ، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة ، المجلد:07 ، العدد:02 ، 2022 ، ص 257.

الفرع الرابع : الرقابة الجبائية آلية لتفعيل النظام الضريبي.

يتفعل و يتحسن النظام الضريبي من خلال ما يلي :

أولا : الرقابة الجبائية أداة لضمان الالتزام بالنظام الضريبي :

تلجأ الدولة لوضع نظام ضريبي مدعم بتشريعات و قوانين يسير وفقها المكلفون بالضريبة ، و ليحقق النظام الضريبي أهدافه عليه أن أولا أن يضمن الالتزام التام بكل ما جاء به من قوانين و تشريعات واليات مختلفة ، لذلك تأتي الرقابة الجبائية كوسيلة ردعية و صارمة لضمان تطبيق المكلفين لهذه التشريعات على أكل وجه و عدم تجاوزها في أي حال من الأحوال.

ثانيا: الرقابة الجبائية أداة لتحسين النظام الضريبي:

يكمن الهدف الرئيسي من الرقابة الجبائية هو تصحيح مسار التشريع الجبائي و كشف الثغرات القانونية فيه و ذلك لتحديد طبيعة النظام الجبائي مستقبلا و تطويره و تعديل الخلل فيه و ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية للبلاد .<sup>1</sup>

حيث تعتبر الرقابة الجبائية المرآة العاكسة للنظام الضريبي ، فهي الوسيط الأساسي بين المسؤول عن سن التشريعات بالدولة و المكلفين بالضريبة ، لأن نتائج الرقابة الجبائية تعبر عن مدى تجاوب المكلفين مع الضرائب وطرق تحصيلها ، حيث يتم تحليل نتائج الرقابة الجبائية من طرف الجهات المعنية لمعرفة أسباب وقوع الأخطاء بهدف سد الثغرات الموجودة و العمل على تحسين النظام الضريبي أكثر فأكثر.

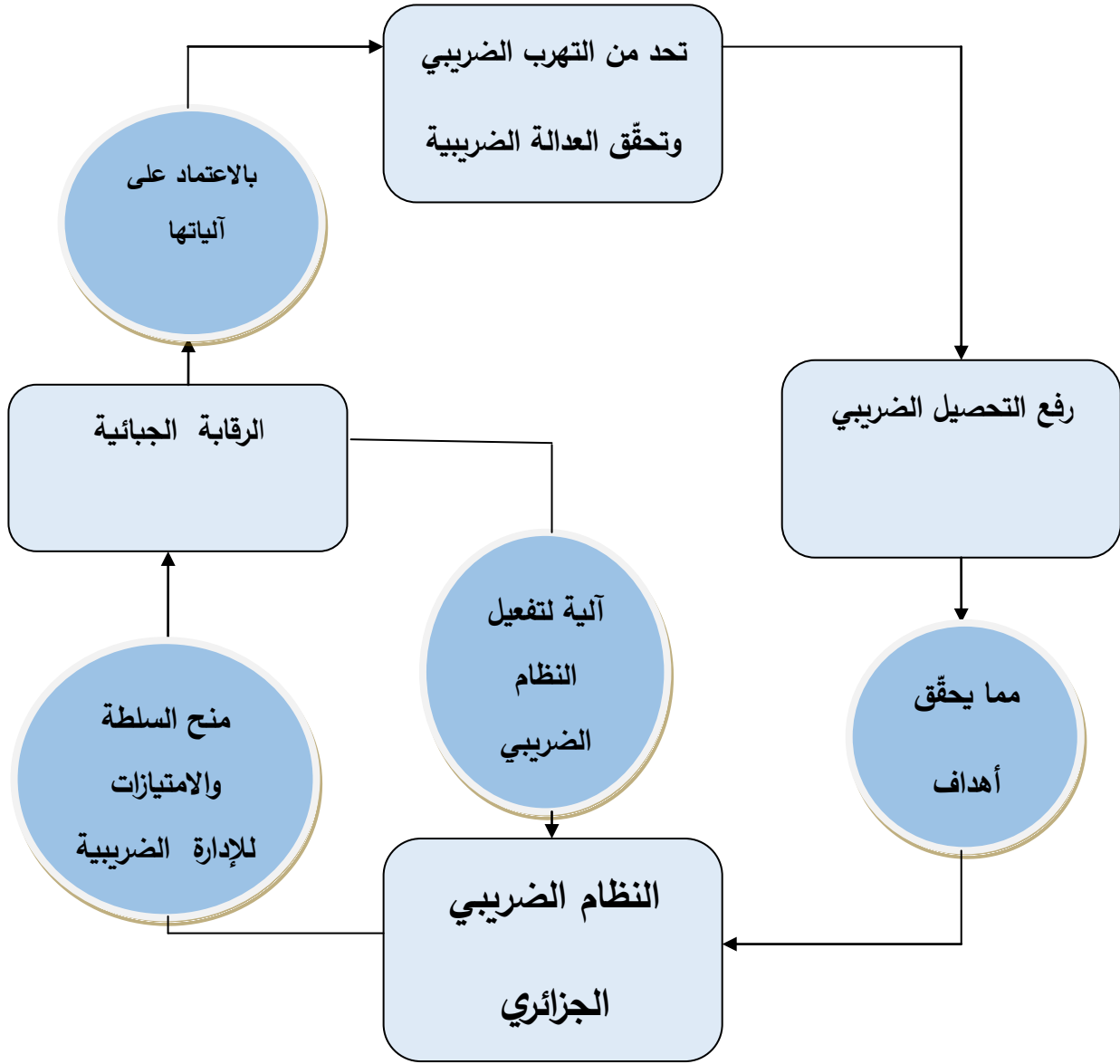
ثالثا: الرقابة الجبائية أداة لتحقيق أهداف النظام الضريبي:

تعتبر الرقابة الجبائية السلاح الأكثر فعالية الذي تعتمده الدولة لمكافحة أي سلوكيات تدليسية من تهرب و غش ضريبي كذلك أي تهاون أو تقصير من طرف الإدارة الضريبية ، فالرقابة الجبائية هي أداة قانونية تعين السلطة المختصة بالوقوف على الأخطاء الجبائية و تقويمها بهدف تنظيم إيرادات الضريبة و التي تعتبر الهدف الأساسي للنظام الضريبي.

و الشكل الموالي يوضح العلاقة التي تربط الرقابة الجبائية بالنظام الضريبي في الجزائر فيما يلي:

<sup>1</sup> - عبود ميلود ، المرجع السابق ،ص325-324.

الشكل رقم (09): علاقة الرقابة الجبائية بالنظام الضريبي الجزائري .



المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على المعطيات السابقة .

و اعتمادا على ما سبق يمكننا القول أن الرقابة الجبائية هي سلاح المشرع لتحقيق أهداف النظام الضريبي، فأهم ما يسعى النظام الضريبي إلى تحقيقه هو رفع التحصيل الضريبي و ضمان الالتزام بالقوانين و الحد من ظاهرة التهرب الضريبي و هذا ما تسعى الرقابة الجبائية إلى القيام به عبر أنواعها و آلياتها المختلفة، فالرقابة الجبائية هي المرآة العاكسة للنظام الضريبي التي تظهر نقاط ضعفه و قوته للمشرع ، ليقوم هذا الأخير بالتعديلات اللازمة عليه و تحسينه أكثر و سد الثغرات الموجود به.

### المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع الرقابة الجبائية و آلياتها و كذا النظام الضريبي و أهدافه تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

### المطلب الأول: الرسائل الجامعية .

#### أولاً: دراسة بن غماري ميلود.

الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية . أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل دكتوراه دولة في القانون العام ، تخصص حقوق, جامعة أبي بكر بلقايد, تلمسان ، السنة الجامعية 2018. هدفت هذه الأطروحة إلى تبيان الأهمية التي تشكلها الضريبة في تنمية أي دولة استلزمت إنشاء آلية تقوم بمراقبة تصريحات المكلفين بها و تقويمهم و ذلك بإعادة استخراج الحقوق واجبة الدفع و إلزامهم بدفعها و هذا ما تتميز به الرقابة الجبائية، بحيث تعتبر إلزامية الدفع موردا هاما من الموارد التي تعتمد عليها الخزينة العمومية في إعداد ميزانية التنمية المحلية أو الوطنية .

و توصلت هذه الدراسة إلى إظهار الدور الكبير الذي تلعبه الرقابة الجبائية كأداة فعالة في حماية أموال الخزينة العمومية باعتبارها آلية مهمة و أساسية لما لها من وقع على التحصيل الجبائي الذي هو بدوره له وقع على مدى انتعاش الخزينة العمومية

#### ثانياً: دراسة حميد بوزيدة.

النظام الضريبي الجزائري و تحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة {1992-2004}. أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر . السنة الجامعية 2006.

هدفت هذه الأطروحة إلى إظهار مجموعة من المحاور الأساسية و التي تمحورت في إبراز الأهمية الاقتصادية والمالية و الاجتماعية للضريبة و تبيان دور السياسة الضريبية في التنمية الاقتصادية ، و إبراز مدى مواكبة الإصلاح الضريبي للإصلاح الاقتصادي و تقييم النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات المختلفة التي يواجهها هذا النظام .

و توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك تأثير متبادل بين الضريبة و الاقتصاد و مختلف القطاعات الأخرى باعتبارها أداة للضبط الاقتصادي من خلال استخدام الحصيلة الضريبية في عملية التنمية الاقتصادية ، و يعد النظام الضريبي مكونا مهما من مكونات النظام الاقتصادي حيث وجب العمل على خلق توليفة والانسجام بين السياسة الضريبية و السياسة الاقتصادية من خلال مراعاة المشرع للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية للبلاد عند سنه للتشريعات الضريبية ، ولا يزال الهيكل الضريبي مختلا من خلال اعتماده على الجباية البترولية و سيطرة الضرائب الغير مباشرة حيث يعتبر أداء النظام الضريبي الجزائري منخفضا و هذا راجع لعدم فعالية الإدارة الضريبية و الجمركية التي تشهد إعادة تنظيم و عصرنة مصالحها .

ثالثا: دراسة بوشري عبد الغني.

فعالية الرقابة الجبائية و أثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر .مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية و بنوك جامعة تلمسان 2011.

تتاولت هذه الأطروحة دراسة اثر فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي بالإضافة إلى تقييم دور طرق واليات الرقابة في الحد من انتشار هذه الظاهرة ، و أهم التدابير و الإجراءات المتخذة من طرف الدولة للوقوف على مدى قدرتها و فعاليتها في التخفيف من حدها .

و توصلت الدراسة إلى انه يتم تقييم فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي من خلال الإحصائيات الخاصة بنتائج الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها و المتمثلة في التحقيق المحاسبي و التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية الشاملة إضافة إلى باقي الأنواع الأخرى المتمثلة في الرقابة على الوثائق و الرقابة المختلطة و الرقابة على المعاملات العقارية.

**الجدول رقم(03): المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية**

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
بن غماري ميلود ، 2018	كلاهما تناول الرقابة الجبائية و دورها في حماية الخزينة العمومية	تناول دور واحد للرقابة الجبائية	تبيان أهمية الرقابة الجبائية كوسيلة للحفاظ على الأموال العمومية من النهب و السرقة
حميد بوزيدة ، 2006	التعريف بالنظام الضريبي الجزائري و أهم الإصلاحات التي مر بها	لم يرقم الباحث بربط الرقابة الجبائية بأهداف النظام الضريبي الجزائري	معرفة الإصلاحات التي مر بها النظام الضريبي الجزائري بالتفصيل و تبيان مميزات و التحديات التي تواجه هذا النظام
بوشري عبد الغني ، 2011،	كلاهما تناول آليات الرقابة الجبائية و دورها في محاربة التهرب الضريبي	لم تتطرق الباحثة للنظام الضريبي و كذا تناولت هدف واحد للرقابة الجبائية	تبيان دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي و كيفية عمل ذلك

المصدر: من إعداد الطلبة

## المطلب الثاني: المقالات العلمية .

أولاً: دراسة أسيا قاسيمي و فهيمة حدادو .

الرقابة الجبائية في الجزائر و سبل تفعيلها ,مجلة أوراق اقتصادية ,المجلد 03 العدد01 ,ديسمبر 2019 .  
هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الرقابة الجبائية باعتبارها أهم آليات مكافحة التهرب الضريبي , و ركيزة من ركائز الحكومة الضريبية , نظرا لتحقيقها هدف رئيسي يتمثل في إعادة تمويل خزينة الدولة بالقيمة من الإيرادات اللازمة للحصول .

لقد توصلت هذه الدراسة إلى انه بالرغم من الحقوق الممنوحة لإدارة الضريبية في الجزائر لمباشرة إجراءات الرقابة الجبائية , إلا أن النتائج المسجلة أظهرت ضعف الرقابة الجبائية و الدليل على ذلك النسبة الضئيلة للمبالغ المسترجعة بالنسبة لحصيلة الجباية و يعود هذا لعدة عوامل تعيق الدور الرقابي للإدارة الضريبية .  
ثانياً: دراسة خضراوي الهادي .

الرقابة الجبائية ودورها في محاربة الغش و التهرب الضريبي,مجلة الدراسات القانونية و السياسية , العدد02,جامعة الأغواط, جوان 2015.

هدفت الدراسة إلى إظهار دور الرقابة الجبائية في تمويل الخزينة العمومية الأمر الذي يستوجب مراقبتها على الدوام , إذا كانت الرقابة على الفحص الشكلي لجميع التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة ,فان الرقابة المعمقة تكون أكثر الجبائية على مستوى المتفشية تتم عن طريق إجراء أبحاث خاصة من طرف مصلحة الضرائب و تعتمد نجاعة باعتبارها تتم في محلات المكلف نفسه.  
خلصت هذه الدراسة إلى أنه يمكن اعتبار الرقابة الجبائية العنصر المهم و الفعال لأي إدارة جبائية ,وذلك للدور الذي تلعبه في كشف التلاعبات المحاسبية و طرق الغش المختلفة و استرداد القيم المستحقة .  
ما يجب الإشارة إليه هو أن الرقابة الجبائية هي مفهوم لنظام أساسه التصريحات و الذي يترجم واقعا مبدأ المساواة و ذلك بالدفاع عن مصالح المكلفين لأنه يضمن مساواة الفرص  
ثالثاً: دراسة عبود ميلود و برباوي كمال .

الرقابة الجبائية في الجزائر , الإطار العام , الأهداف و الطرق ,العوامل المعيقة لها و سبل التفعيل,مجلة المقار للدراسات الاقتصادية, العدد02, المركز الجامعي تيندوف,جوان2018.  
هدفت هذه الدراسة إلى التطرق للرقابة الجبائية و جميع جوانبها و دورها في محاربة التهرب و الغش الضريبيين و تحسين التصريحات الجبائية وأيضاً حماية الخزينة العمومية و تبيان حقوق و واجبات المكلفين بالضريبة .  
وقد خلصت هذه الدراسة إلى إظهار أن الرقابة الجبائية تمثل الوسيلة الأساسية في يد الإدارة الجبائية لمراقبة المكلفين بالضريبة,وكذا تعتبر من أهم الطرق المعالجة للتهرب الضريبي في الجزائر حيث تسمح بمراقبة و التحقيق في التصريحات الجبائية المقدمة من المكلفين بالضريبة.

الجدول رقم (04): المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
أسيا قاسيمي و فهيمة حدادو, 2019	تطرقت كلا الدراستين إلى الرقابة الجبائية و إجراءاتها	تطرقت دراسة الباحثة إلى الرقابة الجبائية كمتغير مستقل دون ربطه بمتغير آخر	تطرقت الباحثة إلى جميع جوانب الرقابة الجبائية و بينت سبل تفعيلها
خضراوي الهادي, 2015	كلاهما تطرقا للرقابة الجبائية و دورها في مكافحة التهرب الضريبي	تناول الباحث دورا و هدفا واحدا للرقابة الجبائية	معرفة آليات الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب و الغش الضريبي
عبود ميلود و برباوي كمال, 2018	كلاهما تطرق إلى أهداف الرقابة الجبائية و حقوق وواجبات المكلفين	لم يتطرق الباحث إلى علاقة الرقابة بأهداف النظام الضريبي الجزائري	معرفة حقوق و واجبات المكلفين بالضريبة

المصدر: من إعداد الطلبة

### خلاصة الفصل الأول:

بعد دراسة مختلف جوانب الرقابة الجبائية توصلنا إلى أن الرقابة الجبائية هي أداة فعالة في يد الدولة تستخدمها لضمان مصالحها ( الخزينة العمومية ) , و هي أداة في يد الإدارة الضريبية تستعملها في معاينة تصريحات المكلفين بالضريبة بهدف اكتشاف الأخطاء و النقائص و كذا ضمان احترام التشريعات و الالتزامات الضريبية و ردع المدلسين بعقوبات جبائية صارمة.

تخدم الرقابة الجبائية النظام الضريبي الجزائري ، و ذلك يعود إلى أن النظام الضريبي الجزائري منح الحرية التامة للمكلفين بالضريبة في التصريح بمدخلهم و ممتلكاتهم , ثم يأتي دور الرقابة البعدية لهذه التصريحات , وضمن هذا الإطار سخرت الإدارة الجبائية كل الوسائل القانونية و التنظيمية اللازمة للمراقبين ليقوموا بعملهم على أكمل وجه .

تعتبر فعالية النظام الضريبي إحدى المؤشرات الهامة التي يتم من خلالها الحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة الضريبية لأي دولة , و يواجه النظام الضريبي الجزائري العديد من العوائق و التحديات التي تحد من فعاليته، و لكن تعمل الرقابة الجبائية على الحد منها بشكل كبير وفعال.



# الفصل الثاني:

دراسة حالة مركز الضرائب برج بو عريبيج

**تمهيد:**

بعد الانتهاء من الجزء النظري الذي تناولنا فيه الرقابة الجبائية و النظام الضريبي الجزائري و كذا العلاقة و الدور الموجود بينهما , كان لابد من ربط الجزء النظري بالجانب التطبيقي و ذلك بالقيام بدراسة تطبيقية بمركز الضرائب لولاية برج بوعريج و تسليط الضوء على متطلبات البحث من خلال تقديم عام لمركز الضرائب برج بوعريج و إطاره التنظيمي كمبحث أول و مبحث ثاني تطرقنا فيه إلى دراسة عدة حالات على مستوى المركز كما سنقوم بعرض إحصائيات خلال الفترة 2023/2019 على مستوى مركز الضرائب برج بوعريج.

**المبحث الأول :** الإطار التنظيمي لمركز الضرائب برج بوعريج.

**المبحث الثاني :** دراسة حالة لبعض ملفات مركز الضرائب برج بوعريج .

**المبحث الثالث :** عرض إحصائيات جبائية تخص مركز الضرائب برج بوعريج.

### المبحث الأول: الإطار التنظيمي لمركز الضرائب برج بوغريج.

سنقوم في هذا المبحث بتقديم مركز الضرائب برج بوغريج و عرض هيكلها التنظيمي و مهامها وذلك كما يلي;

#### المطلب الأول: نبذة عن مركز الضرائب برج بوغريج.

مركز الضرائب ببرج بوغريج هو من الهياكل المستحدثة للإدارة الجبائية يتكفل بمسك و تسيير و مراقبة الملفات الجبائية للمكلفين الجبائين الخاضعين له , حيث يقدر عدد الملفات الخاضعة له بحوالي 3500 ملف جبائي و تتمثل هذه الملفات معظمها في المؤسسات التابعة للنظام الحقيقي .

تم افتتاح مركز الضرائب ببرج بوغريج بتاريخ 2012/12/02 و يعتبر من أول المراكز الضريبية التي تم افتتاحها على مستوى الوطن و ذلك راجع إلى الأهمية الاقتصادية للولاية (منطقة صناعية ) حيث يعد مركز الضرائب برج بوغريج من أكبر المراكز تحقيقا للإيرادات الضريبية على المستوى الوطني .

#### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب برج بوغريج.

يتكون الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب من ثلاث مصالح رئيسية و قباضتين و مصلحتين بتعداد 95موظف ذوي كفاءات موزعين على هاته المصالح التي يترأسها رئيس مركز الضرائب.

**أولا: المصلحة الرئيسية للتسيير :** و مهامها التكفل بملفات المكلفين بالضريبة التابعة لمركز الضرائب في مجال الوعاء و المنازعات و الامتيازات الجبائية و دراسة الاحتجاجات إضافة إلى المصادقة على الجداول و سندات الإيرادات و تقديمها لرئيس المركز . و تضم خمس مصالح هي كالاتي:

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي .
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري .
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات.
- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة .
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء و الأشغال العمومية.

**ثانيا : المصلحة الرئيسية للرقابة و البحث :** من مهامها التحري عن المعلومات الجبائية و معالجتها وتخزينها لأجل استغلالها في اقتراح عمليات المراقبة و انجازها. تحتوي أربع مصالح:

- مصلحة البطاقات المقارنات.
- مصلحة البحث عن المادة الضريبية .
- مصلحة التدخلات .
- مصلحة المراقبة.

**ثالثا: المصلحة الرئيسية للمنازعات :** تكلف بدراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب، وتتضمن ثلاث مصالح هي كالاتي :

- مصلحة الاحتجاجات.

- مصلحة لجان الطعن و المنازعات القضائية.

- مصلحة التبليغ و الأمر بالدفع .

رابعاً : القباضة : تتكفل بالتسديدات و تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريعات و مسك المحاسبة المالية و تقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

خامساً: مصلحة الاستقبال و الإعلام: تعمل تحت سلطة رئيس المركز و تتكفل باستقبال و إعلام المكلفين بالضريبة , تهيئة فضاء الاستقبال , التكفل بالاستقبال الشخصي , معالجة البريد و تحسين الاستقبال الهاتفي .

سادساً: مصلحة الإعلام الآلي و الوسائل: تتكفل بالإشراف على المهام المتصلة بالنظافة و الأمن, استغلال التطبيقات المعلوماتية و تأمينها , إحصاء حاجيات المصالح و صيانة التجهيزات.

ملاحظة: لم يتم عرض الهيكل التنظيمي الخاص بمركز الضرائب لأنه قد تم التطرق له في الفصل النظري.

### المبحث الثاني: دراسة حالة لعمليات الرقابة الجبائية على مستوى مركز الضرائب برج بوعريرج.

فيما يلي سنتناول دراسة حالتين من حالات الرقابة الجبائية و هي : التحقيق المحاسبي و التحقيق المصوب في المحاسبة على مستوى مركز الضرائب برج بوعريرج .

#### المطلب الأول: التحقيق المحاسبي VERIFICATION DE COMPTABILITE

إن الهدف من هذا النوع من الرقابة هو التحقق من مصداقية الدفاتر و الوثائق المحاسبية للمكلف بعين المكان, و كذا إبراز كل الأخطاء الموجودة في محاسبة المكلف بغرض التأكد من صحة وعاء مختلف الضرائب.

يتم برمجة ملفات التحقيق على مستوى مركز الضرائب لاعتبارات عديدة من أهمها ما يلي:  
يتم برمجة خضوع أي ملف لكل أنواع التحقيق المحاسبي نظرا لاعتبارات مختلفة منها خسائر متكررة أو التصريح بأرباح منخفضة أو أي معلومات خارجية وردت لمصلحة الضرائب.

و فيما يلي أهم خطوات عملية التحقيق المحاسبي؛

- **المكلف محل الرقابة :** تمت على مستوى المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث بمركز الضرائب دراسة ملف الشركة " SARL " M التي تمارس نشاط صناعة البطاريات, مقرها برج بوعريرج ,ملك للسيد (ع.ق).  
تم برمجة هذه الشركة للتحقيق المحاسبي ضمن برنامج خاص بسنة 2022 حيث كانت السنوات موضوع التحقيق هي سنوات غير متقدمة 2018,2019,2020, 2021.

مرت عملية الرقابة بعدة مراحل هي كالآتي:

**1- المرحلة التحضيرية :** تم الاجتماع بين رئيس الفرقة و المحققين حول خريطة الطريق , وقد تم فيها وضع و تبيان نقاط الضعف والتي سوف يتم الاستناد عليها خلال التحقيق ( feuille de route ) , بعدها تم إرسال موضوع التحقيق للمكلف عن طريق إشعار بالتحقيق مرفق بوصل استلام في حدود عشرة أيام و يمكن تقديمها يدا بيد لتحضير المحاسبة خاصته .

**2- بداية التحقيق :** تم تسليم إشعار بالتحقيق بيوم 16 جوان 2022 و تمت بداية التحقيق في 26 جوان 2022 حيث قام المحققون بالاطلاع على مختلف السجلات المحاسبية القانونية (دفتر اليومية , دفتر الجرد , دفتر الأجرة و مختلف اليوميات المحاسبية المساعدة ( يومية البنك , يومية الصندوق , المبيعات , المشتريات , العمليات الأخرى ) بالإضافة إلى فواتير ثبوتية , بعدها تمت عملية المعاينة بالتوجه إلى المصنع أين عاين المحققون الاستثمارات الخاصة بعملية الإنتاج والتصنيع , وتم إجراء بطاقة تقنية للمنتج, و قد أثبت ذلك عن طريق محضر ممضى من طرف مسير الشركة و رئيس الفرقة (رتبة مفتش رئيسي) و المحققين (رتبة مفتش على الأقل).

أثناء التحقيق قام المحققون بما يلي :

- التأكد من السجل التجاري لمعرفة نشاط الممارس من طرف المكلف بالرجوع إلى موقع السجل الوطني التجاري.

- تم طلب الحصول على معلومات حول الموردين و الزبائن (نموذج قانوني ) , معلومات من البنوك (نموذج قانوني ) .
  - التأكد من الشكل القانوني للفاتورة حيث يجب أن تتوفر الفاتورة على معلومات خاصة بالمشتري والبائع ( القانون رقم 02/04 من ..... , المؤرخ في 23/06/2004, المرسوم التنفيذي رقم 486/5 المؤرخ في 10/12/2005 و الذي يحدد الشكل القانوني للفاتورة ) .
  - التأكد من صحة فواتير الشراء :
    - التأكد من صدقية الفواتير و ذلك بإرسال الفاتورة إلى مكان الملف الجبائي للمكلف ( صاحب الفاتورة) .
    - التأكد من صدقية الفاتورة من خلال السجل الوطني للغشاشين .
  - إجراء مقارنة بين مختلف فواتير الشراء و البيع و عمليات البنوك و عمليات الصندوق و مختلف المصاريف مع التسجيلات المحاسبية.
  - التأكد من طريقة سداد فواتير الشراء و البيع و مختلف المصاريف الأخرى :
    - حيث يتم التأكد من طريقة تسديد الفواتير التي عن طريق البنك أو التحويل النقدي أو الصندوق و تطبيق القوانين التي تبين الشروط الضرورية لحسم الرسم على رقم الأعمال (المادة 30 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة).
  - مقارنة نوعية المشتريات مع نوعية النشاط الممارس .
  - مقارنة رقم الأعمال و نوعية المبيعات اللازمة.
  - إسقاط و تطبيق النصوص الجبائية على كل الفواتير البيع و الشراء و كذلك التسجيلات المحاسبية.
  - إجراء مقارنات بين نوعية و كمية المبيعات و دفتر جرد المخزون و اكتشاف الاختلالات إن وجدت .
  - إجراء مسح دقيق لكل من رقم الأعمال المصرح به و المستخرج .
  - إجراء مسح دقيق لمبلغ الرسوم على القيمة المضافة المحسومة في التصريحات الشهرية و إعادة إدماج الرسم على القيم المضافة الغير المقبولة للحسم ذلك لتطبيق القوانين الجبائية .
  - التأكد بشكل دقيق من نوع المصاريف و قيمتها و قابليتها للخصم مع إعادة إدماج المصاريف الغير قابلة للخصم وفق القوانين الجبائية .
- حيث يسعى المراقبون في هذه المرحلة من القيام بفحص دقيق لمختلف الحسابات و الوثائق الثبوتية لإستخراج الإختلالات إن وجدت و التي لها تأثير جبائي ( حقوق مغفلة)
- ملاحظة:** أثناء التحقيق يقوم المحققون بطلب توضيحات و تبريرات كتابية أو شفوية من المكلف بسبب وجود معلومات ناقصة أو مبهمه أو لتقديم تبريرات غير كافية.

3- نتائج التحقيق الأولية : بعد الفحص و التدقيق تم استخراج التسوية التالية :

سنة 2018 :

- هناك فارق في رقم الأعمال المصرح به الذي يبلغ قيمة 243 857 200 دج ، و رقم الأعمال المستخرج بمبلغ 247 757 200 دج خارج الرسم .
- تم اكتشاف خطأ في حساب الإهلاك الخاص بمعدات مقتناة في إطار عقد الإيجار التمويلي بفارق يقدر ب 2 800 000 ، حيث الشركة لم تقم بإدماج مبلغ الإهلاك في النتيجة.
- حسم الرسم على القيمة المضافة الخاص بحافلة نقل العمال مبلغ 2 200 000 دج ( المادة 41 من قانون الرسم على رقم الأعمال) .
- احتساب قطع غيار سيارة سياحية بمبلغ 1 300 000 دج كأعباء.
- عدم تسديد الضريبة على رؤوس أموال منقولة لأرباح موزعة على الشركاء تقدر ب 1 800 000 دج.
- خطأ في حساب سعر التكلفة و ذلك بالأخذ بعين الاعتبار البطاقة التقنية ،حيث انه لم يتم حساب مبلغ 3 000 000 دج خاص باستهلاك الكهرباء .

سنة 2019 :

- وجود مبيعات غير مصرح بها ( نقص في التصريح برقم الأعمال ) بمبلغ 5 000 000 دج خارج الرسم.
- عدم تسديد حق الطابع لفواتير بيع مقبوض ثمنها نقدا مبلغ 450 000 دج .
- عدم التصريح بفائض القيمة الناتج عن التنازل عن شاحنة مقتناة بتاريخ 2017/02/15 بمبلغ خارج الرسم 9 000 000 دج ( tva : 19% ) ، من خلال طلب للبطاقة الرمادية تبين أن الشركة تنازلت عن شاحنة بتاريخ 2019/09/28 بمبلغ 7 000 000 دج في هذه الحالة على الشركة إعادة دفع tva لسنة 2017 حسب المادة 38 من قانون الرسم على رقم الأعمال ، ومبلغ الرسم على القيمة المضافة المحسوم هو 1 710 000 دج حيث تم حسابه كما يلي:

• الرسم على القيمة المضافة التي يجب إعادة دفعها تحسب كما يلي :

$$1710000 * 2/5 = 684000 \text{ دج}$$

- التسوية الثانية تخص فائض القيمة الناتج عن التنازل و الاستثمار , حيث يتم بداية حساب القيمة المحاسبية الصافية للأصل ( 9 000 000 \* 0.2/12 ) \* 28 نجد 4 200 000 دج فائض القيمة يساوي الفرق بين القيمة المحاسبية و مبلغ التنازل : ( 4 200 000 - 7 000 000 ) و هذا المبلغ تطبق عليه أحكام المادة 173 من قانون الضرائب المباشرة، أين يضاف إلى النتيجة مع الاستفادة من تخفيض 30% و بالتالي فالحقوق المغفلة تساوي 1 960 000 دج.

سنة 2020 :

- حسم الرسم على القيمة المضافة الخاصة بهدايا مقدمة مبلغها 280 000 دج .
- حسم مشتريات مسددة نقدا بمبلغ 1 450 000 دج .

- خصم مصاريف إطفام و استقبال خارج الاستغلال بمبلغ 600 000 دج .
- اعتبار استثمارات لأربعة محركات شاحنة كأعباء بمبلغ 1 500 000 دج .

سنة 2021:

- وجود عجز في الصندوق بمبلغ 4 500 000 دج بصفة متكررة.
- وجود حساب ح/ 47 (نواتج في انتظار التحديد ) لم يتم التصريح بها بمبلغ 8 000 000 دج، واتضح أنها مبيعات غير مصرح بها .

أخيرا ؛

تم إعداد محضر نهاية الأشغال ممضى من طرف المكلف و رئيس الفرقة و المحققين بتاريخ 2022/09/28 وذلك بعد الانتهاء تمام من عملية الرقابة.

#### 4- الجداول الخاصة بعملية التسوية الأولية:

و فيما يلي جداول التسوية الأولية التي أعدها المراقبون بعد الانتهاء من عملية الرقابة و هي كالاتي؛  
الجدول رقم(05) : جدول استخراج النتائج .

#### • التسوية الإجمالية للنتيجة الجبائية:

التعيين	2018	2019	2020	2021
ر.أ.المستخرج	247 757 200	373 990 000	317 625 847	263 109 895
ر.أ.المصرح به	243 857 200	368 990 000	317 625 847	263 109 895
الفارق في ر.أ	3 900 000	5 000 000	-	8 000 000
استهلاكات ممنوحة	3 000 000	-	-	-
اهتلاكات مدمجة	2 800 000	-	-	-
أعباء مدمجة	1 300 000	-	2 100 000	-
الخصم التدريجي	39 000	50 000	-	-
فائض القيمة	-	1 960 000	-	-
عجز في الصندوق	-	-	-	4 500 000
الزيادة الإجمالية	4 961 000	7 010 000	2 100 000	12 500 000
الربح المصرح به	4 558 780	7 553 150	5 042 270	6 419 320
الربح المستخرج	9 519 780	14 563 150	7 142 270	18 919 320

المصدر: بناء على وثائق الإدارة الضريبية .



الفصل الثاني: .....دراسة حالة على مستوى مركز الضرائب برج بوعريج

من خلال الجدول نجد أنه قد تمت تسوية النتيجة الجبائية من خلال إضافة الإدماجات أي المصاريف الغير مقبولة جبائيا و الإيرادات الغير مصرح بهم، مع خصم المصاريف المقبولة جبائيا لتحدد بعدها النتيجة الحقيقية للمؤسسة محل الرقابة لأربعة سنوات.

• تسوية الضريبة على الدخل الإجمالي IRCM :

كذلك تم تحديد أسس فرض الضريبة على الدخل الإجمالي للمسيرين كما يلي ؛

الجدول رقم (06): تحديد الأسس الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي IRCM:

التعيين	2018	2019	2020	2021
أساس الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة	3 018 410	5 678 100	1 701 000	10 125 000
الضريبة على الدخل الإجمالي	452 761	851 715	255 150	1 518 750
العقوبة	113 190	212 929	63 788	379 688

المصدر: بناء على وثائق الإدارة الضريبية .

تمت من خلال هذا الجدول تسوية الضريبة على الدخل الإجمالي للشركاء و التي تحسب على أساس النتيجة بعد الضريبة على أرباح الشركات ( النتيجة الصافية) لكل ربح مغفل لكل سنة مالية ، مع تطبيق غرامات التأخير .

• تسوية الرسم على الرسم المهني TAP:

تم تحديد أسس فرض الضريبة على الرسم المهني كما يلي :

الجدول رقم(07): تحديد أسس فرض الضريبة على الرسم المهني.

التعيين	2018	2019	2020	2021
رقم الأعمال المستخرج	247 757 200	373 990 000	317 625 847	263 109 895
رقم الأعمال المصرح به	243 857 200	368 990 000	317 625 847	255 109 895
الفارق	3 900 000	5 000 000	-	8 000 000
الحقوق	39 000	50 000	-	80 000
العقوبة	3 900	7 500	-	12 000

المصدر: بناء على وثائق الإدارة الضريبية .

الفصل الثاني: .....دراسة حالة على مستوى مركز الضرائب برج بوعريج

تمت في هذه المرحلة تسوية الرسم على النشاط المهني لرقم الأعمال الغير مصرح به مع إضافة غرامات التأخير

• تسوية الرسم على القيمة المضافة TVA:

تم تسوية الرسم على القيمة المضافة كما يلي:

الجدول رقم(08): تسوية الرسم على القيمة المضافة

التعيين	2018	2019	2020	2021
ر.أ المستخرج الخاضع	247 757 200	373 990 000	317 625 847	263 109 895
رقم الأعمال المصرح به	243 857 200	368 990 000	317 625 847	263 109 895
الفارق	3 900 000	5 000 000	-	8 000 000
الحقوق	741 000	950 000	-	1 520 000
العقوبة	185 250	237 500	-	380 000
الرسوم المسترجعة	2 200 000	684 000	1 730 000	-
العقوبة	550 000	171 000	432 500	-

المصدر: بناء على وثائق الإدارة الضريبية

تمت في هذه الخطوة تحديد الضريبة على رقم الأعمال الواجبة الدفع لرقم الأعمال الغير كصرح به، كذلك تم استرجاع الرسم على القيمة المضافة المخصوم و الذي لا يستوفي الشروط القانونية مع فرض العقوبات على كل منهما.

• تسوية الضريبة على أرباح الشركات IBS:

يتم تسوية الضريبة على أرباح الشركات كما يلي :

الجدول رقم(09): تسوية الضريبة على أرباح الشركات.

التعيين	2018	2019	2020	2021
الضريبة على أرباح الشركات	942 590	1 331 900	399 000	2 375 000
العقوبة	235 648	332 975	99 750	593 750

المصدر: بناء على وثائق الإدارة الضريبية

تمت تسوية الضريبة على أرباح الشركات للأرباح الغير مصرح بها مع تطبيق الغرامات عليها.

جدول ملخص للمستحقات و العقوبات :

فيما يلي جميع الحقوق المغفلة للأربع سنوات الخاضعة للرقابة :

الجدول رقم(10): الحقوق المغفلة للأربع سنوات الخاضعة للرقابة.

التعيين	2018	2019	2020	2021
الضريبة على أرباح الشركات	942 590	1 331 900	399 000	2 375 000
العقوبة	235 648	332 975	99 750	593 750
الدخل الإجمالي	452 761	851 715	255 150	1 518 750
العقوبة	113 190	212 929	63 788	379 688
الرسم على النشاط المهني	39 000	50 000	-	80 000
العقوبة	3 900	7 500	-	12 000
الرسم على القيمة المضافة	741 000	950 000	-	1 520 000
العقوبة	185 250	237 500	-	380 000
الرسوم المسترجعة	2 220 000	684 000	1 730 000	-
العقوبة	550 000	171 000	432 500	-
حق الطابع	-	450 000	-	-
العقوبة	-	112 500	-	-
المجموع	5 463 339	4 829 519	2 980 188	6 859 188
المجموع الكلي	20 132 233			

المصدر: بناء على وثائق الإدارة الضريبية

بتاريخ 2022/10/02 قامت الإدارة الجبائية بإرسال إشعار بالتسوية الأولى للمكلف مع وصل بالاستلام ( الجداول السالفة الذكر) ، حيث قدم الإشعار يدا بيد مع وصل بالاستلام بتاريخ 2022/10/09، وللمكلف أجل 40 يوما لتقديم التوضيحات و التبريرات أو أي عناصر جديدة.

### 5- مرحلة الرد على التسوية الأولية:

بتاريخ 15 / 11 / 2022 قدم المكلف الرد خاصته و طلب التحكيم حيث طلب إعادة النظر في التسوية الخاصة بما يلي:

- استهلاك مادة الكهرباء باعتبار أن ذلك الفارق يخص استهلاك الإدارة و لا يخص استهلاك المصنع .
- الشاحنة المتنازل عنها تم اقتنائها بتاريخ 2016/12/16 و بالتالي المكلف يطلب إعادة النظر في التسوية .
- بالنسبة لقطع غيار السيارات يطلب من خلال رده على أن مبلغ 600000 دج تخص قطع غيار شاحنة .

قم المكلف بتقديم طلب اللجوء إلى التحكيم في رده.

### 6- مرحلة التحكيم:

بتاريخ 2022/12/15 تم برمجة المكلف للتحكيم و تم إشعاره بجلسة التحكيم المبرمجة بتاريخ 2022/12/18. بتاريخ 2022/12/18 و بحضور المكلف و مستشاره الجبائي و المحاسبي و المحققين و رئيس الفرقة و رئيس المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث و رئيس مركز الضرائب , و خلال الجلسة تم مناقشة طلبات و تبريرات المكلف و تم تدوين محضر الخاص بنهاية التحكيم مع تقديم المكلف توضيحات إضافية .

7- التسوية النهائية : تم إرسال إشعار بالتسوية النهائي وكان المراقبون أمام ثلاث حالات كالاتي:

- الحالة الأولى: قبول كلي للملاحظات و التبريرات المقدمة.

- الحالة الثانية : قبول جزئي للملاحظات و التبريرات .

- الحالة الثالثة: الإبقاء على نفس التسوية حسب الإشعار بالتسوية الأولي.

بعد انتهاء عملية التحكيم توصلوا إلى أنه سوف يتم اعتماد الحالة الثانية التي تميزت بما يلي:

- بالنسبة لاستهلاك مادة الكهرباء فهي تعتبر عنصر من عناصر سعر التكلفة النهائية سواء كانت في الإدارة أو الورشة.
- بالنسبة لقطع الغيار تبين أن الفارق يخص قطع غيار شاحنة تعتبر مقبولة جبائيا .
- بالنسبة للشاحنة المتنازل عليها تم قبول التسوية و اعتبرت صحيحة.

تم إمضاء المحضر من طرف الحاضرين و تسليمه للمكلف و بعدها تم إعداد التسوية النهائية مع الأخذ بالاعتبار جلسة التحكيم مع إعداد الجدول الضريبي. و فيما يلي جدول يلخص عملية التسوية النهائية:

• التسوية الإجمالية للنتيجة الجبائية :

جدول رقم(11) : جدول استخراج النتائج .

التعيين	2018	2019	2020	2021
ر.أ.المستخرج	247 757 200	373 990 000	317 625 847	263 109 895
ر.أ.المصرح به	243 857 200	368 990 000	317 625 847	263 109 895
الفارق في ر.أ	3 900 000	5 000 000	-	8 000 000
استهلاكات ممنوحة	3 000 000	-	-	-
اهتلاكات مدمجة	2 800 000	-	-	-
أعباء مدمجة	700 000	-	2 100 000	-
الخصم التدريجي	39 000	50 000	-	-
فائض القيمة	-	1 960 000	-	-
عجز في الصندوق	-	-	-	4 500 000
الزيادة الإجمالية	4 361 000	7 010 000	2 100 000	12 500 000
الربح المصرح به	4 558 780	7 553 150	5 042 270	6 419 320
الربح المستخرج	8 919 000	14563150	7142270	18919320

المصدر: بناء على وثائق الإدارة الضريبية .

تم تعديل التسوية الأولية للنتيجة الجبائية و بالخصوص تم التعديل في سنة 2018 أين تم قبول مبلغ 700 000.00 دج التي تخص قطع الغيار الشاحنة كأعباء مقبولة جبائيا .

• تحديد الأسس الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي IRCM:

الجدول رقم(12): تحديد الأسس الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي IRCM.

التعيين	2018	2019	2020	2021
أساس الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة	2 532 410	5 678 100	1 701 000	10 125 000
الضريبة على الدخل الإجمالي	379 862	851 715	255 150	1 518 750
العقوبة	94 965	212 929	63 788	379 688

المصدر: بناء على وثائق الإدارة الضريبية .

الفصل الثاني: .....دراسة حالة على مستوى مركز الضرائب برج بوعريج

تمت إعادة تسوية الضريبة على الدخل الاجمالي للشركاء لسنة 2018 بسبب التخفيض في النتيجة الصافية الخاضعة .

• تسوية الرسم على الرسم المهني TAP:

الجدول رقم(13): تسوية الرسم على الرسم المهني TAP.

التعيين	2018	2019	2020	2021
رقم الأعمال المستخرج	247 757 200	373 990 000	317 625 847	263 109 895
رقم الأعمال المصرح به	247 757 200	368 990 000	317 625 847	255 109 895
الفارق	3 900 000	5 000 000	-	8 000 000
الحقوق	39 000	50 000	-	80 000
العقوبة	3 900	7 500	-	12 000

المصدر: بناء على وثائق الإدارة الضريبية .

بقيت التسوية على حالها لم يجرى أي تغيير .

• تسوية الرسم على القيمة المضافة TVA:

الجدول رقم(14): تسوية الرسم على القيمة المضافة TVA.

التعيين	2018	2019	2020	2021
ر.أ المستخرج الخاضع	247 757 200	373 990 000	317 625 847	263 109 895
رقم الأعمال المصرح به	243 857 200	368 990 000	317 625 847	263 109 895
الفارق	3 900 000	5 000 000	-	8 000 000
الحقوق	741 000	950 000	-	1 520 000
العقوبة	185 250	237 500	-	380 000
الرسوم المسترجعة	2 200 000	684 000	1 730 000	-
العقوبة	550 000	171 000	432 500	-

المصدر: بناء على وثائق الإدارة الضريبية .

بالرجوع إلى قبول المكلف بكل التسويات و بالخصوص تلك التي تخص الشاحنة التنازل عنها لم يجرى أي تغيير في التسوية .

• تسوية الضريبة على أرباح الشركات :

الجدول رقم(15): تسوية الضريبة على أرباح الشركات.

التعيين	2018	2019	2020	2021
الضريبة على أرباح الشركات	828 590	1 331 900	399 000	2 375 000
العقوبة	207 148	332 975	99 750	593 750

المصدر: بناء على وثائق الإدارة الضريبية .

تمت تسوية الضريبة على أرباح الشركات نتيجة قبول أعباء كانت غير قابلة للخصم في التسوية الأولى ( قطع الغيار).

• التسوية الإجمالية :

جدول رقم (16): ملخص للمستحقات و العقوبات.

التعيين	2018	2019	2020	2021
الضريبة على أرباح الشركات	828 590	1 331 900	399 000	2 375 000
العقوبة	207 148	332 975	99 750	593 750
الدخل الإجمالي	379 862	851 715	255 150	1 518 750
العقوبة	94 965	212 929	63 788	379 688
الرسم على النشاط المهني	39 000	50 000	-	80 000
العقوبة	3 900	7 500	-	12 000
الرسم على القيمة المضافة	741 000	950 000	-	1 520 000
العقوبة	185 250	237 500	-	380 000
الرسوم المسترجعة	2 220 000	684 000	1 730 000	-
العقوبة	550 000	171 000	432 500	-
حق الطابع	-	450 000	-	-
العقوبة	-	112 500	-	-
المجموع	5 229 714	4 829 519	2 980 188	6 859 188
المجموع الكلي	19 898 608			

المصدر: بناء على وثائق الإدارة الضريبية.

نلاحظ أن هناك انخفاض في قيمة الحقوق و الغرامات الواجب دفعها وهذا بسبب قبول تبريرات المكلف خلال عملية التحكيم ، و لم يبقى أمام المكلف سوى الشروع في إجراءات تسديد المستحقات لان عملية الرقابة قد أغلقت بشكل نهائي.

### المطلب الثاني: التحقيق المصوب في المحاسبة. COTROL PONCTUEL DE COMPTABILITE

إن الهدف من هذا النوع من الرقابة هو التدقيق في كل المعلومات المحاسبية التي لها علاقة بالمكلف محل التحقيق في ضرائب و رسوم محددة و لفترة زمنية محددة.

سندرس حالة تحقيق محاسبي مصوب لملف جبائي لمكلف بالضريبة لسنة واحدة .

#### -المكلف موضوع التحقيق :

تمت على مستوى المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث بمركز الضرائب برج بوغريج دراسة ملف الشركة

ETP URL الناشطة في مجال الأشغال العمومية و البناء مقرها برج بوغريج , ملك للسيد (ص.ز).

تم برمجة هذه الشركة للتحقيق المصوب ضمن برنامج خاص بسنة 2022 حيث كانت سنة موضوع التحقيق هي سنة 2018 و تمت على الرسم على القيمة المضافة.

**ملاحظة :** يكون الرسم على القيمة المضافة الخاصة بمشترياتها 19% و لكن فوترة المبيعات تكون 9% باعتبار الشركة تقوم ببناء سكنات اجتماعية و التي تعتبر حالة من حالات طلب استرجاع الرسم على القيمة المضافة وفق المادة 50 من قانون الرسم على رقم الأعمال .

و شملت عملية الرقابة المراحل التالية:

#### 1- المرحلة التحضيرية:

تم الاجتماع بين رئيس الفرقة و المحققين حول خريطة الطريق, وقد تم فيها وضع و تبيان نقاط الضعف والتي سوف يتم الاستناد عليها خلال التحقيق ( feill de route ).

بعدها تم إرسال إشعار بالتحقيق للمكلف بتاريخ 2022/04/19 مرفق بوصل استلام و قد تم تقديمه يدا بيد في هذه الحالة ، أين تم استلام الإشعار بالتحقيق من طرف المكلف بتاريخ 2022/04/25 , وللمكلف 10 أيام من تاريخ الاستلام لتحضير المحاسبة خاصته .

#### 2- مرحلة التحقيق:

بتاريخ 2022/02/05 تمت بداية عملية التحقيق في مقر الشركة و تمت معاينة السجلات المحاسبية القانونية (السجل المركزي و سجل الجرد) و اليوميات المساعدة ( يومية المبيعات و يومية المشتريات و يومية الصندوق و السجل العمليات البنكية و سجل المصاريف الأخرى , و يومية العمليات الأخرى)، و تمت الاستعانة بسند الإعلام الآلي بالإضافة للفواتير الثبوتية و كشف الحساب البنكي لتسهيل عملية التحقيق. و قد أثبت ذلك عن طريق محضر ممضى من طرف مسير الشركة و رئيس الفرقة (رتبة مفتش رئيسي) و المحققين ( رتبة مفتش على الأقل ).



تمت عملية الرقابة بعين المكان و لم تتجاوز مدتها القانونية مدة شهرين .

### 3- التسوية الأولية للتحقيق :

تم اكتشاف و استخراج التسوية التالية :

- وجود رقم أعمال بمبلغ 3 000 000 دج خارج الرسم غير مصرح به و ذلك أخذاً بعين الاعتبار التصريحات الفصلية و السنوية و حساب العملاء في بداية و نهاية السنة إضافة إلى كشف الحساب البنكي .
- حسم الرسم على القيمة المضافة لسيارة سياحية بمبلغ 900 000 دج
- خصم مزدوج للرسم على القيمة المضافة للمشتريات بمبلغ 1 200 000 دج ( فاتورة رقم ... للمورد ...) تصريحي G50 لشهر أفريل و ماي.
- عدم إعادة دفع الرسم على القيمة المضافة الخاصة باستثمار متنازل عليه ( لم تتجاوز المدة القانونية 5 سنوات ) بمبلغ 500 000 دج .
- حسم الرسم على القيمة المضافة لفواتير غير مسجلة محاسبياً بمبلغ 1 000 000 دج
- حسم الرسم على القيمة المضافة لفواتير مسددة نقداً بمبلغ 1 500 000 دج
- وجود فارق في استهلاك مادة مسخنات الحمام بفارق 100 وحدة بمبلغ 150 00 دج للوحدة الواحدة , المبلغ الكلي للرسم على القيمة المضافة 285 000 دج.
- باستخدام محضر إتلاف لمادة الزليج المبلغ المدون في المحضر خارج الرسم 5 000 000 دج و المكلف لم يتم بدفع مبلغ الرسم على القيمة المضافة المقدر ب 950 000 دج
- حسم الرسم على القيمة المضافة خاصة بهدايا بمبلغ 250 000 دج
- حسم الرسم على القيمة المضافة لفواتير مسددة نقداً بمبلغ 800 000 دج
- حسم الرسم على القيمة المضافة لفواتير مسددة نقداً بمبلغ 1 800 000 دج.
- خطأ في حسم الرسم على القيمة المضافة لفاتورة (مورد... بمبلغ الرسم حسب الفاتورة ...) , الرسم الواجب حسمه 210 000 دج الرسم المحسوم في التصريح الخاص بشهر مارس بمبلغ 2 100 000 دج , الفارق مبلغ 1 890 000 دج .
- مقبوضات غير مصرح بها حسب الكشف البنكي بمبلغ 5 000 000 دج مبلغ الرسم على القيمة المضافة هو 450 000 دج .

بتاريخ 2022/06/15 قامت الإدارة الجبائية بإرسال إشعار بالتسوية الأولي و بتاريخ 2022/06/18 قام أعوان الإدارة الضريبية بتقديم إشعار الاستلام يدا بيد للمكلف .

تم منح 30 يوماً للمكلف للرد من تاريخ استلام الإشعار بالتسوية الأولي و الذي تضمن ما يلي؛

### • التسوية الأولية :

تمت التسوية كما يلي :

الجدول رقم(17): التسوية الأولية.

التعيين	2018
رقم الأعمال المستخرج	578 810 270
رقم الأعمال المصرح به	270 810 270
الفارق	8 000 000
العقوبة	720 000
الحقوق	180 000
الرسوم المسترجعة	11 075 000
العقوبة	2 768 750

المصدر: بناء على وثائق الإدارة الضريبية.

تمت عملية تسوية الرسم على الرقم الأعمال الواجب دفعه لرقم الأعمال الغير مصرح ، واسترجاع الرسوم على القيمة المضافة الغير قابلة للخصم ، والجدول الموالي يلخص مجموع المستحقات و العقوبات :

الجدول رقم(18) : مجموع المستحقات و العقوبات.

التعيين	2018
الرسم على القيمة المضافة	720 000
العقوبة	180 000
الرسوم المسترجعة	11 075 000
العقوبة	2 768 750
المجموع	14 743 750

المصدر: بناء على وثائق الإدارة الضريبية.

وفيما تم التطرق له مجموعة الحقوق المغفلة الواجب على المكلف الاطلاع عليها لتقديم تبريراته اللازمة حولها

4- مرحلة الرد على التسوية الأولية:

بتاريخ 2022/07/16 استلمت المصلحة الرد الخاص بالمكلف (ص.ز) و الذي يحتوي على ما يلي :

- فارق رقم الأعمال يخص ضمان سنة 2017 و تم تسديد حقوق الضريبة بتاريخ الفوترة .
- بالنسبة للخطأ في الحسم بمبلغ 2100000 دج عوض 210000 دج فقد تم إعادة دفع الفارق المقدر ب1890000 دج في تصريح ج 50 لشهر ديسمبر 2018.

5- عملية التحكيم :

قام المكلف (ص.ز) بطلب التحكيم من خلال رده، أين تم برمجة التحكيم بتاريخ 2022/07/23 وتم إشعار المكلف برسالة تتضمن تاريخ و ساعة التحكيم موقعة من طرف رئيس مركز الضرائب.

## الفصل الثاني: .....دراسة حالة على مستوى مركز الضرائب برج بوعريج

وبعد الانتهاء من جلسة التحكيم تم إثبات مستخرجات الجلسة بمحضر ممضى من الحاضرين (المكلف و المحققين و رئيس الفرقة و رئيس المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث و رئيس مركز الضرائب)، حيث تضمن مخرجات جلسة التحكيم ما يلي:

- تم قبول النقطة الأولى المشار إليها سابقا و ذلك بعد فحص التصريحات الفصلية لسنة 2017.
- النقطة الثانية و بالرجوع لتصريحات G50 شهر ديسمبر تبين فعلا أن المكلف قام بدفع الفارق .

### 6- التسوية النهائية :

تم إعداد التسوية النهائية بتاريخ 2022/07/25 بالقبول الجزئي للملاحظات و

المبررات المقدمة من طرف المكلف (ص.ز) وتم إعداد الجدول الضريبي على هذا الأساس.

و فيما يلي الجدول الخاص بعملية التسوية النهائية كالاتي:

### الجدول رقم(19): التسوية النهائية.

التعيين	2018
رقم الأعمال المستخرج	578 810 270
رقم الأعمال المصرح به	570 810 270
الفارق	5 000 000
الحقوق	450 000
العقوبة	112 500
الرسوم المسترجعة	9 185 000
العقوبة	2 296 250

المصدر: بناء على وثائق الإدارة الضريبية.

تم قبول مبررات المكلف أين تم قبول مبلغين للرسوم المسترجعة و التي كانت مرفوضة في التسوية الأولية ، كذلك لم يتم احتساب الرسم على القيمة المضافة الذي يخص رقم الأعمال المصرح به في سنة 2017 في هذه التسوية.

و فيما يلي جدول ملخص للمستحقات و العقوبات :

### جدول رقم(20):ملخص للمستحقات و العقوبات.

التعيين	2018
الرسم على القيمة المضافة	450 000
العقوبة	112 500
الرسوم المسترجعة	9 185 000
العقوبة	2 296 250

المجموع	12 043 750
---------	------------

المصدر: بناء على وثائق الإدارة الضريبية.

تم غلق عملية الرقابة و على المكلف حاليا التوجه نحو الشروع في تسوية مستحقاته مع القبضة. و في الأخير نقول أن عملية الرقابة تحقق أهداف النظام الضريبي من خلال: من خلال ما تطرقنا إليه في دراستنا التطبيقية وجدنا أنه من خلال آليات الرقابة الجبائية فان الإدارة الجبائية تطبق القوانين و التشريعات الضريبية و هذا ما يضمن حقوق المكلفين بالضريبة و يطبق مبدأ العدالة الاجتماعية و الذي بدوره يعتبر هدف من أهداف النظام الضريبي الجزائري. إن العدد الكبير من الملفات المراقبة من طرف مركز الضرائب يدل على وجود متابعة و رقابة مستمرة للمكلفين بالضريبة و هذا ما يعزز الالتزام الضريبي لهؤلاء المكلفين و يحقق هدفا من أهداف النظام الضريبي الجزائري. الرقابة الجبائية تحقق التحصيل من خلال فرض العقوبات و الغرامات على المكلفين المتهربين و بذلك فهي تحد من التهرب الضريبي من جهة و تحقق إيرادات و عوائد للخزينة العمومية من جهة أخرى و تعتبر هاتان النتيجتان من أهم أهداف النظام الضريبي الجزائري. من خلال ما سبق نصل إلى أن للرقابة الجبائية علاقة و دور جد مهم في تحقيق أهداف النظام الضريبي الجزائري , وبالتالي فالرقابة الجبائية هي السر الجوهري وراء تحقيق النظام الجبائي لأهدافه التي وضع من أجلها.

**المبحث الثالث: عرض إحصائيات جبائية تخص مركز الضرائب برج بوغريج.**

مركز الضرائب برج بوغريج يعالج ما يقارب 5000 ملف جبائي خاص بالمكلفين التابعين للنظام الحقيقي و كانت الإحصائيات في الأربع سنوات الأخيرة كما يلي :

**المطلب الأول: إحصائيات تخص معالجة الشكاوي المقدمة على مستوى مركز الضرائب و مديرية الضرائب.**

فيما يلي جدول يعرض الإحصائيات التي تعبر عن عدد الشكاوي المعالجة على مستوى كل من مركز الضرائب و المديرية الولائية لولاية برج بوغريج و التي كانت نتيجة للرقابة الجبائية خلال الخمس سنوات الأخيرة و هي كما يلي :

**جدول رقم(21): إحصائيات معالجة الشكاوي المعالجة على مستوى مركز الضرائب و مديرية الضرائب**

السنوات	الشكاوي المعالجة على مستوى مركز الضرائب	الشكاوي المعالجة على مستوى المديرية
2017	43	567
2018	74	713
2019	43	526
2020	43	492
2021	103	716

**المصدر:** بناء على وثائق الإدارة الضريبية.

من الجدول نلاحظ أن الشكاوي المقدمة على مستوى مديرية الضرائب أكبر من الشكاوي المقدمة والمعالجة على مستوى مركز الضرائب و ذلك راجع إلى أن مديرية الضرائب هي هيئة ضريبية أكبر تتمتع بسلطة أوسع في إدارة ومعالجة الشكاوي على المستوى الولائي ككل .

نلاحظ أن الشكاوي المعالجة على مستوى كل من مركز الضرائب و المديرية لخمس سنوات الأخيرة في تزايد مستمر, و هذا يدل على تجاوب كل من مركز الضرائب و المديرية مع المكلفين عبر معالجة كل الشكاوي المقدمة من طرفهم وفق ما ينص عليه القانون ، و تبقى الإجابة على كل الشكاوي في النهاية بيد التحكيم الذي يكون من طرف المختصين و ذوي الخبرة.

هذا يوصلنا إلى أن أبواب إدارة الضرائب على مستوى الولاية مفتوحة أمام كل المكلفين لتقديم الشكاوي الخاصة بهم و معالجته، و هو ما يؤدي إلى إنشاء علاقة ايجابية و جيدة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية ، أين يتم تحقيق العدالة الاجتماعية ليأخذ كل طرف حقه دون أي تعسف أو ظلم .

الفصل الثاني: .....دراسة حالة على مستوى مركز الضرائب برج بوعريج

نشير في الأخير إلى أنه هناك انخفاض محسوس في عدد الشكاوى المقدمة في كل من سنتي 2019 و 2020 و هذا بسبب جائحة كورونا.

المطلب الثاني: إحصائيات تخص عدد الملفات المراقبة لكل نوع رقابة و التحصيلات الناتجة عنها على مستوى مركز الضرائب.

يبين الجدول الموالي إحصائيات عدد الملفات المعالجة لكل نوع رقابة والتي تمت على مستوى مركز الضرائب و التحصيلات المتعلقة بكل نوع رقابة و هي كما يلي :

جدول رقم (22): التحصيلات لكل نوع من الرقابة الجبائية على مستوى مركز الضرائب.

السنوات	التعيين	التحقيق المحاسبي	التحقيق المصوب	الرقابة على الوثائق	مجموع الملفات	مجموع تحصيلات الجداول
2018	عدد الملفات المراقبة	46	12	196	254	/
	التحصيل	241 222 329	27 618 317	107 426 703	376 267 349	286 100 231
2019	عدد الملفات المراقبة	60	16	180	256	/
	التحصيل	702 749 036	42 302 836	133 743 390	878 795 262	287 209 770
2020	عدد الملفات المراقبة	36	12	31	79	/
	التحصيل	359 454 162	43 778 751	12 114 711	415 347 624	416 506 565
2021	عدد الملفات المراقبة	42	11	128	181	/
	التحصيل	318 498 529	10 517 620	60 205 876	389 222 025	712 088 262

المصدر: بناء على وثائق الإدارة الضريبية.

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن إدارة الضرائب على مستوى الولاية تقوم بعمليات الرقابة بشكل دوري وبعده ملفات مهم و هذا يدل على فعالية الإدارة الضريبية التي تقوم بدورها الرقابي على أكمل وجه. كذلك نلاحظ من الإحصائيات أعلاه أن الرقابة في المحاسبة و الرقابة على الوثائق من أكثر أنواع الرقابة التي يقوم بها مركز الضرائب و هذا لأنها أكثر شمولية من التحقيق المصوب . و نشير إلى تراجع عدد الملفات الخاضعة للرقابة و تراجع التحصيلات الناتجة عنها في سنة 2020 نتيجة لجائحة كورونا التي أدت إلى انخفاض معدل الرقابة و هذا بسبب:

- تقليص ساعات العمل على مستوى المركز .
- تقليص عدد العمال على مستوى المركز .
- الإيقاف المؤقت للنساء الحوامل و أصحاب الأمراض المزمنة عن العمل .
- عدم القدرة على الانتقال إلى مقر المكلفين للقيام بعملية الرقابة ( التباعد) .
- توقف عن العمل في معظم القطاعات .
- الحجر الصحي .
- تسهيلات الإدارة الضريبية للمكلفين لكي لا تتقل كاهلهم بأعباء إضافية .

كما تسعى الإدارة الجبائية جاهدة كل سنة لإخضاع أكبر عدد ممكن من الملفات للرقابة الجبائية لضمان تحصيل الحقوق المغفلة .

كما يبين الجدول السابق التزام المكلفين بدفع الضريبة الضرائب المستحقة عليهم بفعل الرقابة الجبائية من خلال مبالغ التحصيل التي تزداد سنة بعد سنة ، و هذا يدل على دور الرقابة الجبائية في تعزيز التحصيل الضريبي . كما نلاحظ من الجدول اعلاه كذلك أن الإدارة الجبائية تسعى من خلال الرقابة الجبائية إلى التقليل و الحد من التهرب الضريبي بشكل كبير و ضمان الالتزام بالقوانين الجبائية .

### المطلب الثالث : إحصائيات تخص التحصيل الضريبي على مستوى مركز الضرائب .

يبين الجدول الموالي إحصائيات التحصيل على مستوى مركز الضرائب و هي كما يلي:

جدول رقم(23):التحصيل على مستوى مركز الضرائب برج بوغريج.

	Recouvrement comptant	Recouvrement rôle	Total
2016	8 075 078 318.00	283 267 773.00	8 358 346 091.00
1017	9 821 375 086.00	164 494 286.00	9 985 869 372.00

الفصل الثاني: .....دراسة حالة على مستوى مركز الضرائب برج بوعريج

2018	5 441 244 032.00	225 631 965.00	5 666 875 997.00
2019	6 292 520 563.00	219 123 598.00	6 511 644 161.00
2020	5 877 277 426.57	305 265 766.78	6 182 543 193.35
2021	6 063 304 617.00	444 292 327.85	6 507 596 944.85
2022	5 736 333 946.71	430 839 390.85	6 167 173 337.56

المصدر: بناء على وثائق الإدارة الضريبية.

نلاحظ من الجدول أعلاه و فيما يخص التحصيل من الجداول الضريبية أن نتائج الرقابة الجبائية تحقق تحصيل جد عالي في ولاية برج بوعريج .

كما نلاحظ كل سنة تزايد التحصيلات من الجداول الضريبية مقارنة بالتحصيلات العادية و هذا يدل على أن الرقابة الجبائية تحقق غايتها و هي زيادة التحصيل الضريبي و مكافحة التهرب الضريبي من خلال استدراك الحقوق المغفلة.

تحقق الرقابة الجبائية في ولاية برج بوعريج تحصيلًا يعد من أكبر التحصيلات الضريبية على المستوى الوطني و هذا يدل على كفاءة الإدارة الجبائية والإطارات القائمة على عملية الرقابة و التحصيل ( القباضة ) خصوصا .

لكننا نشير إلى أنه هناك تراجع ملحوظ للتحصيلات الضريبية بداية من سنة 2018 وهذا راجع إلى انتقال مجمع كوندور من مركز الضرائب إلى مديرية كبريات المؤسسات و الذي كان يحقق و الشركات التابعة له (25شركة) أكبر الإيرادات الضريبية لمركز الضرائب ، بالإضافة كذلك عدد مهم من المكلفين الآخرين الذين أصبحوا كذلك تابعين لمديرية كبريات المؤسسات و التابعين لمجال البناء و الأشغال العمومية و التصدير .

وكخلاصة لما سبق يمكننا القول بان الرقابة الجبائية تعمل على تحقيق أهداف النظام الضريبي بشكل كبير و ذلك من خلال رفع مستوى التحصيل الضريبي ، ضمان الالتزام بالقوانين و الإجراءات الجبائية، الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ، مع تفعيل دور الإدارة الضريبية في المجتمع، و أخيرا تفعيل دور الدولة في فرض قوانينها على كل المكلفين بما يخدم الأهداف العامة .



## خلاصة الفصل الثاني:

خلصنا في هذا الفصل و بعد دراسة مختلف آليات الرقابة الجبائية تبين أن الرقابة بعين المكان أفضل طريقة يتم الاعتماد عليها للتحقيق مع المكلفين , وفي دراستنا في مركز الضرائب برج بوعريج تم التطرق إلى نوعين من التحقيق هما التحقيق المحاسبي و التحقيق المصوب نظرا لشموليتهما لكل مراحل الرقابة. الرقابة الجبائية تساهم في رفع مستوى التحصيل الضريبي وذلك من خلال فرض العقوبات و الغرامات على المتهربين وبذلك فهي تضمن الإيرادات من جهة و ضمان الالتزام بالقوانين و الإجراءات الجبائية من جهة أخرى, كما تساهم في الحد و التقليل من ظاهرة التهرب الضريبي وذلك بالمراقبة المستمرة للتصريحات المقدمة من طرف المكلفين , تسعى الرقابة لتحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية و المكلف مع من خلال منح المكلفين حقوقهم التشريعية أثناء عملية الرقابة.

كما تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى إحصائيات تخص مركز الضرائب برج بوعريج و الذي يعتبر من أكبر مراكز الضرائب تحقيقا للإيرادات المحصلة من الرقابة الجبائية على المستوى الوطني. بدراستنا لهذه الإحصائيات و تحليلها توصلنا إلى أن الإدارة الجبائية تسعى لمعالجة جميع الشكاوي المقدمة و من طرف المكلفين و ذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية , من خلال التحصيلات المستخرجة من عملية الرقابة الجبائية على مستوى مركز الضرائب يمكن القول أن الإدارة الجبائية تقوم بالمراقبة المستمرة للملفات الجبائية و هذا ما يحد من التهرب الضريبي من جهة و يحمي خزينة الدولة من جهة أخرى. و هذا ما يؤكد فعالية الرقابة الجبائية في تحقيق غايتها.

الختامة

انطلاقاً من دراستنا لآليات الرقابة و دورها في تحقيق أهداف النظام الضريبي الجزائري نجد أن الضريبة تعتبر من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة و يكون ذلك عن طريق اقتطاع النقدي من مداخيل الأفراد و المؤسسات بصفة جبرية و منتظمة بهدف تحقيق النفع العام.

تعتبر الرقابة الجبائية في الجزائر الوسيلة الأولى لمكافحة التهرب الضريبي و المحافظة على أموال الخزينة لذا منح لها المشرع إطاراً قانونياً يتجسد في الحقوق الممنوحة لها ، كما وضع لها المشرع أجهزة و هياكل تنظيمية تسهر على تطبيق و تنفيذ إجراءاتها على جميع المستويات المركزية و الجهوية و الولائية، كما منح المشرع جملة من الضمانات للمكلفين بالضريبة تقادياً لأي تعسف من قبل الإدارة الجبائية.

تتخذ الرقابة الجبائية عدة أشكال تنقسم إلى رقابة مبسطة و رقابة معقدة و أخرى مختلطة ،و يعتبر التحقيق المحاسبي و التحقيق المصوب في المحاسبة و الرقابة على الوثائق من أهم الطرق التي تعتمد عليها الرقابة للكشف عن عملية التهرب الضريبي ، و يتم ذلك من خلال إجراءات تحضيرية للتحقيق التي تتضمن البرمجة و جمع المعلومات ثم مباشرة أعمال التحقيق من خلال الفحص و المراقبة لتصريحات المكلف بغرض اكتشاف الممارسات التدليسية ثم تبليغ النتائج المتوصل إليها نهاية بإصدار الجداول والأوردة الإضافية الناتجة عن عملية إعادة التقييم.

يعد النظام الضريبي المترجم الحقيقي للسياسة الضريبة حيث تسعى الدولة من خلاله إلى تحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية بواسطة أدوات و قوانين ضريبية محددة ، و لقد مر النظام الضريبي الجزائري بعدة إصلاحات جاءت كنتيجة حتمية للتطورات الاقتصادية و الاجتماعية الحادثة في تلك الفترة ،مما أدى إلى جعل النظام الضريبي أكثر مرونة و فعالية.

تلجأ الدولة لوضع نظام ضريبي مدعم بتشريعات و قوانين يسير وفقها المكلف بالضريبة و تأتي الرقابة الجبائية كوسيلة وقائية و ردعية في آن واحد لمراقبة التصريحات الجبائية و الحد من ظاهرة التهرب الضريبي و ضمان الالتزام بالقوانين و التشريعات.

➤ **نتائج الدراسة:** من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

➤ من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية المطروحة خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا و هي كما يلي :

**الفرضية الأولى:**تعتمد الرقابة الجبائية على مجموعة من الهياكل المخولة لها قانوناً أداء هذه العملية و من هذه الهياكل : المديرية العامة للضرائب و مديرية كبريات المؤسسات و مصالح الرقابة الجبائية الجهوية و الولائية.

**الفرضية الثانية:**من أهم أهداف النظام الضريبي الجزائري: حماية الإنتاج الوطني و توجيه الاستثمار نحو النشاطات المراد ترقيتها و أيضاً تغطية نفقات الدولة كما يسعى إلى تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين.

**الفرضية الثالثة:** الرقابة الجبائية هي سلاح المشرع لتحقيق أهداف النظام الضريبي ، فأهم ما يسعى النظام الضريبي إلى تحقيقه هو رفع التحصيل الضريبي و ضمان الالتزام بالقوانين و الحد من ظاهرة التهرب الضريبي و هذا ما تسعى الرقابة الجبائية إلى القيام به عبر أنواعها و آلياتها المختلفة.

وبالتالي ثم إثبات صحة كل الفرضيات المقدمة و الإجابة على الإشكالية المطروحة.

كما خلصنا إلى نتائج أخرى :

- الضريبة مورد هام تعتمد عليه الدولة أساسا في تغطية النفقات العمومية.
- للرقابة الجبائية أهمية كبيرة في الحد من التهرب الضريبي و تعتبر أحسن وسيلة في يد الإدارة الضريبية.
- تعد الإدارة الجبائية همزة وصل بين التشريع الجبائي و المكلف بالضريبة.
- يعد النظام الضريبي مكونا مهما من مكونات النظام الاقتصادي و ينجر عن ذلك العمل على توليف و خلق انسجام بين السياسة الضريبية و السياسة الاقتصادية.
- إن تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية و المكلفين بالضريبة من الإجراءات الهامة الواجب اتخاذها للتقليل من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي و تحقيق الفعالية للرقابة الجبائية.
- ✚ **الاقتراحات:** هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال الرقابة الجبائية و النظام الضريبي الجزائري :

- زيادة تأهيل و تدريب المراقبين و الارتقاء بمستواهم العلمي و المهني و ذلك لضمان الرقابة الجيدة بما يساهم في تحقيق التنمية و المحافظة على الاقتصاد الوطني.
- العمل على إدخال و استعمال نظام المعلوماتية في كل مصالح الإدارة الضريبية.
- العمل على زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين عن طريق القيام بحملات إعلامية في مختلف وسائل الإعلام.
- يمكن إنشاء لجنة لدى المديرية العامة للضرائب توكل لها مهمة تحديد مختلف الثغرات التي يتضمنها النظام الضريبي الجزائري لرفعها للوزارة و العمل على معالجتها.
- العمل على إيجاد نظام ضريبي متكامل و متناسق يراعى فيه مصلحة الدولة من جهة و مصلحة المكلفين من جهة أخرى.

✚ **آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لها، ويمكننا أن نذكر فيما يلي اقتراحات لأبحاث أخرى يمكن أن نتناول مستقبلا نذكر منها ما يلي :

- الرقابة الجبائية و محاربة الجنات الضريبية.
  - دور الكفاءة المهنية في تفعيل الإدارة الجبائية.
  - فعالية النظام الضريبي الجزائري في الحفاظ على البيئة.
  - تفعيل النظام الضريبي الجزائري من أجل مواجهة تحديات التجارة الالكترونية.
- و في الأخير نسأل الله العلي القدير أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع و معالجته بالشكل الذي يزيد معارفنا و أن نكون قد ساهمنا و لو بالشيء القليل في إثراء المكتبة العلمية.

# قائمة المراجع

## المراجع

## أولاً: الكتب

- عبد الرحمان الصباح, مبادئ الرقابة الجبائية , دار زهران للنشر و التوزيع, الأردن, 1997.
- صلاح زين الدين, الإصلاح الضريبي, الطبعة الأولى, دار النهضة العربية ,مصر, 2000.

## ثانياً: الرسائل الجامعية

- بوزيدة حميد,النظام الضريبي الجزائري و تحديات الإصلاح الاقتصادي(1992-2004), أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 2006.
- محمود جمام, النظام الضريبي و آثاره على التنمية الاقتصادية, أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد منتوري , قسنطينة, 2010.
- عبد الهادي مختار , الإصلاحات الجبائية و دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر, أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية, تخصص تسيير, جامعة أبي بكر بلقايد, تلمسان, 2016.
- حراش إبراهيم, عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير-دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-2010-, أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية, تخصص نقود و مالية, جامعة الجزائر 3, 2012.
- رجال ناصر, محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة, مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, قسم علوم اقتصادية, جامعة قاصدي مرياح, ورقلة, 2007.
- لياس قلاب ذبيح, مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية, مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير, كلية علوم التسيير, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2011.
- سليمان عتير, دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية, مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير, كلية علوم التسيير, تخصص محاسبة, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2012.
- داودي محمد, الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي في الجزائر, مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية, تخصص مالية عامة, جامعة أبي بكر بلقايد, تلمسان, 2006.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

- عبود ميلود، الرقابة الجبائية في الجزائر الإطار العام، الأهداف و الطرق و العوامل المعيقة لها و سبل تفعيلها، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد 02، جوان 2018.
- بلخير محمد سعد الدين، مصمودي أنيس، آليات الرقابة و دورها في فحص الوضعية الجبائية الشاملة للمؤسسات الاقتصادية و مجلة المنهل الاقتصادي، مجلد 03، العدد 01، جوان 2020.
- بن بارة عبد الحليم، بن شهرة شول، الرقابة الجبائية كآلية للوقاية من جريمة الغش الجبائي، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، مجلد 10، العدد 01، 2017.
- بوحالة الطيب، الوسائل الرقابية لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مجلة الطبنة للدراسات العلمية و الأكاديمية، مجلد 05، العدد 02، 2020.
- خالد عيادة عليما، التهرب الضريبي أسبابه و أشكاله و طرق الحد منه، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، سبتمبر 2013.
- عفاف بولحية، أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، المجلد 09، العدد 02، 2022.
- خضراوي الهادي، الرقابة الجبائية و دورها في محاربة الغش و التهرب الضريبي، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، العدد 02، جوان 2015.
- مفتاح فاطمة، النظم الضريبية الدولية، مطبوعة دروس، كلية علوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2020.

رابعا: التشريعات القانونية

- قانون الإجراءات الجبائية 2023.
- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مركز الجوازي للضرائب، مديريةية العلاقات العمومية و الاتصال، نشرة 2021.

خامسا: ملتقيات و مداخلات

- ولهي بوعلام، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة-حالة الجزائر- مداخلات في الملتقى الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 21 أكتوبر 2020.

المواقع الإلكترونية

- الموقع الإلكتروني الرسمي للمديرية العامة للضرائب: [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz)

---

الأملاح



## الملحق رقم 01: إشعار بالتحقيق (تحقيق مصوب)

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 4 ter

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

CDI DE BBA

Référence N°

nnnn/2022

Lettre avec  
A.R  
N° 34/IIII

EURL ETP

ETP

BORDJ BOU ARRERIDJ

A

BORDJ BOU ARRERIDJ

Le 15/06/2022

## Avis de contrôle ponctuel de comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre ETABLISSEMENT le

à 10  H, pour procéder à des opérations de contrôle portant sur TAXES SUR LA VALEUR AJOUTEE et concernant les années 2018 , 2019 , 2020 , 2021  en vertu des dispositions de l'article 20 bis du Code de Procédures Fiscales.

Nous vous saurions gré de bien vouloir tenir à notre disposition les documents comptables et pièces justificatives inhérents aux droits, impôts, taxes et redevances concernés par la vérification dont la présentation est obligatoire conformément aux dispositions de l'article 20 bis-1 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et demander les précisions sur la conduite de cette vérification ponctuelle.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'impositions sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veillez agréer, Madame, Monsieur, l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade  
des vérificateurs

A

B

C

## الملحق رقم 02: ميثاق الحقوق و الالتزامات الضريبية

**Rappel de certaines dispositions fiscales**

**Article 20 bis-1 du Code des Procédures Fiscales :** Les agents de l'administration fiscale peuvent procéder à la vérification ponctuelle de comptabilité d'un ou plusieurs impôts, à tout ou partie de la période non prescrite, ou à un groupe d'opérations ou données comptables portant sur une période inférieure à un exercice fiscal.

Lors de cette vérification, il peut être exigé des contribuables vérifiés les documents comptables et les pièces justificatives à l'instar des factures, des contrats, des bons de commande ou de livraison, inhérentes aux droits, impôts, taxes et redevances concernés par la vérification. Cette vérification ne saurait, en aucun cas, donner lieu à un examen approfondi et critique de l'ensemble de la comptabilité du contribuable.

**Article 20 bis-3 du Code des Procédures Fiscales :** La vérification ponctuelle ne peut être entreprise sans que le contribuable ait été préalablement informé par l'envoi ou la remise avec accusé de réception d'un avis de vérification accompagné de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié et qu'il ait disposé d'un délai minimum de préparation de dix (10) jours à compter de la date de réception de cet avis.

L'avis de vérification doit préciser en plus des éléments portés sur l'avis de vérification de comptabilité cités précédemment, le caractère ponctuel de la vérification et doit renseigner sur la nature des opérations à vérifier.

**Article 20 bis-4 du Code des Procédures Fiscales :** Sous peine de nullité de la procédure, la vérification sur place des livres et documents ne peut s'étendre sur une durée supérieure à deux (02) mois.

La fin des travaux de vérification sur place doit être constatée par un procès-verbal, que le contribuable vérifié est invité à contresigner. Mention est faite éventuellement sur le procès-verbal en cas de refus de signature par ce dernier.

La durée de vérification sur place est prorogée du délai accordé au contribuable vérifié, en vertu des dispositions de l'article 20 ter du code des procédures fiscales, pour répondre aux demandes d'éclaircissement ou de justification lorsqu'il y'a présomption de transferts indirects de bénéfices au sens des dispositions de l'article 141bis du code des impôts directs et taxes assimilées.

**Important !**

Lors de l'exécution des travaux de contrôle et à l'occasion du débat contradictoire engagé avec le(s) vérificateur (s) vous pouvez soumettre vos observations, contestations et divergences d'appréciation à Mr

Tél n°

Vous pouvez également, à l'issue de cette étape, demander à être reçu par Monsieur

,Tél n°

الملحق الثالث: إشعار بالتسوية الأولي (تحقيق مصوب)

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 21 ter

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION DES IMPOTS DE BBA  
CDI DE BBA

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

Référence N°: nnnn /2022

Lettre avec  
A.R.  
N° 34/////

A  
EURL ETP  
ETP  
BORDJ BOU ARRERIDJ

BORDJ BOU ARRERIDJ

Le 15/06/2022

Notification de Redressement suite  
Au contrôle ponctuel de comptabilité

Suite à l'envoi de l'avis de contrôle ponctuel N° nnn du 19/04/22, vous avez fait l'objet d'une vérification ponctuelle de comptabilité au titre de(s) exercice(s) 2018 2019 2020 2021 se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés :  
TAXES SUR LA VALEUR AJOUTEE

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certains impôts, droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôts pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de trente (30) jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressements envisagés. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Article 20 bis-5 du code des procédures fiscales).

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi.

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droits, selon le cas, du Directeur des grandes entreprises, du directeur des impôts de willaya, du chef du centre des impôts ou du chef de service des recherches et vérifications conformément aux dispositions de l'article 20 bis-2 du Code des Procédures Fiscales.

Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Article 20 bis-2 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte 03 feuillet (s), y compris celui-ci.

Veillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade  
des vérificateurs

A

B

## الملحق الرابع: إشعار بالتسوية النهائي (تحقيق مصوب)

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 21 septies

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

DIRECTION DES IMPOTS DE WILIYA BE BBA  
CENTRE DES IMPOTS DE BBAوزارة المالية  
المديرية العامة للضرائب

Référence N°:

271/2021

Lettre avec  
A.R.

N°

A  
EURL ETP  
ETP  
BORDJ BOU ARRERIDJ

BORDJ BOU ARRERIDJ

Le 25/07/2022

Notification de redressement définitive suite au contrôle ponctuel de comptabilité  
(Réponse aux observations du contribuable)

Madame, Monsieur,

Nous avons pris connaissance des observations que vous avez formulées en date du 16/07/2022 et du / en réponse à la notification de redressement N° nnn/2022 du 15/06/2022 et la notification complémentaire / rectificative N° / du /

Après un examen de ma part, je vous informe que :

- Les éléments qui ont été notifiés initialement sont abandonnés en totalité ;  
 Les éléments qui ont été notifiés initialement sont maintenus partiellement ;  
 Les éléments qui ont été notifiés initialement sont maintenus en totalité.

Les résultats notifiés ci-dessous sont définitifs.

En cas de contestations de votre part, vous avez la possibilité d'introduire une requête, dans le cadre du recours préalable, auprès de l'administration des impôts, selon le cas, au Directeur des Grandes Entreprises ou au Directeur des Impôts de Wilaya, et ce conformément aux dispositions de l'article 71 du Code des Procédures Fiscales.

La présente lettre comporte 03 feuilles, y compris celle-ci.

Veuillez agréer, madame, monsieur, l'assurance de ma considération distinguée.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade  
des vérificateurs

A

B

## الملحق الخامس: إشعار بالتحقيق (التحقيق المحاسبي)

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 4

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

DIRECTION DES IMPOTS WILAYA DE BBA  
CENTRE DES IMPOTS BBA

Référence N°

Lettre avec  
A.R.  
N°SARL M  
PRODUCTION BATTERIES  
BORDJ BOU ARRERIDJ

B.B.ARRERIDJ

Le 06/01/2021

## Avis de Vérification de Comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre ETABLISSEMENT le 15/06/2022 à 10 H, à l'effet de vérifier au titre des exercices 2018, 2019, 2020, 2021 l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après, désignés : TAP-TVA-IBS-IRCM-IRG/SALAIRE-AUTRES IMPOTS ET TAXES

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

- (1) Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès la remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du Code des Procédures Fiscales).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade  
des vérificateurs

A

B

C

(1) À cocher en cas de contrôle inopiné.

## الملحق السادس: ميثاق الحقوق و الالتزامات الضريبية

**Rappel de certaines dispositions fiscales**

**Article 20-4 du Code des Procédures Fiscales:** Une vérification de comptabilité ne peut être entreprise sans que le contribuable en ait été préalablement informé par l'envoi ou la remise avec accusé de réception d'un avis de vérification accompagné de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié et qu'il ait disposé d'un délai minimum de préparation de dix (10) jours à compter de la date de réception de cet avis. L'avis de vérification doit préciser les noms, prénoms, grades des vérificateurs, la date et l'heure de la première intervention, la période à vérifier, les droits, impôts, taxes et redevances concernées, les documents à consulter et mentionner expressément, à peine de nullité de la procédure, que le contribuable a la faculté de se faire assister par un conseil de son choix au cours du contrôle.

En cas de changement des vérificateurs, le contribuable est tenu informé.

En cas de contrôle inopiné tendant à la constatation matérielle des éléments physiques de l'exploitation ou de l'existence et de l'état des documents comptables, l'avis de vérification de comptabilité est remis au début des opérations de contrôle.

L'examen au fond des documents comptables ne peut commencer qu'à l'issue du délai de préparation précité.

**Article 20-5 du Code des Procédures Fiscales :** Sous peine de nullité de la procédure, la vérification sur place de livres et documents comptables ne peut s'étendre sur une durée supérieure à trois (3) mois, en ce qui concerne :

- les entreprises de prestations de services, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 1.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés ;
- toutes les autres entreprises, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 2.000.000 DA, pour chacun des exercices vérifiés.

Ce délai est porté à six (6) mois pour les entreprises ci-dessus, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas respectivement 5.000.000 DA et 10.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés.

Dans tous les autres cas, la durée de la vérification sur place ne doit pas dépasser neuf (9) mois.

La fin des travaux de vérification sur place doit être constatée par un procès-verbal, que le contribuable vérifié est invité à contresigner. Mention est faite éventuellement sur le procès-verbal en cas de refus de signature par ce dernier.

La durée de vérification sur place est prorogée du délai accordé au contribuable vérifié, en vertu des dispositions de l'article 20 ter du code des procédures fiscales, pour répondre aux demandes d'éclaircissement ou de justification lorsqu'il ya transferts indirects de bénéfices au sens des dispositions de l'article 141 bis du code des impôts directs et taxes assimilées.

La durée du contrôle sur place n'est pas opposable à l'administration pour l'instruction des observations ou des requêtes formulées par le contribuable après la fin des opérations de vérification sur place.

En outre, les durées de contrôle sur place fixées ci-dessus ne sont pas applicables dans les cas de manœuvres frauduleuses dûment établies ou lorsque le contribuable a fourni des renseignements incomplets ou inexacts durant la vérification ou n'a pas répondu dans les délais aux demandes d'éclaircissement ou de justification prévues à l'article 19 ci-dessus.

**Important !**

Lors de l'exécution des travaux de contrôle et à l'occasion du débat contradictoire engagé avec le(s) vérificateur (s) vous pouvez soumettre vos observations, contestations et divergences d'appréciation à Mr  
LE CHEF SERVICE PRINCIPALE DE CONTROLE ET RECHERCHE  
Tél n°

Vous pouvez également, à l'issue de cette étape, demander à être reçu par Monsieur  
LE CHEF DE CENTRE DES IMPOTS B.BARRERIDJ  
Tél n°

## الملحق السابع: إشعار بالتسوية الأولي (التحقيق المحاسبي)

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 21

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

DIRECTION DES IMPOTS DE B.B.ARRERIDJ.

CDI BBA

Référence N°:

nnnn/CDI/2022

Lettre avec  
A.R.  
N°A  
SARL M  
PRODUCTION BATTERIES  
BORDJ BOU ARRERIDJ

B.B.ARRERIDJ

Le

02/10/2022

Notification de Redressement  
Suite à la vérification de comptabilité

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n° nnnn du 04/06/22, vous avez fait l'objet d'une vérification de comptabilité au titre des exercices 2018 , 2019 , 2020 , 2021 , se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés : TAP-TVA-IBS-IRG SALAIRE ET AUTRES IMPOTS ET TAXES EXERCICES 2018-2019 ET 2020

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certain impôts, droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôt pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de 40 jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressement envisagées. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Art 20-6 du Code des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droits, selon le cas, du Directeur des grandes entreprises, du directeur des impôts de wilaya, du chef du centre des impôts ou du chef de service des recherches et vérifications en vertu des dispositions l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi. Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Art 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte 04

feuilles y compris celui-ci.

Veuillez agréer Madame, monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade  
des vérificateurs

A

B

C

## الملحق الثامن: إشعار بالتسوية النهائي (التحقيق المحاسبي)

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 21 sexes

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

DIRECTION DES IMPOTS DE BBA  
CENTRE DES IMPOTS DE BBA

Référence N°:

nnn/2022

Lettre avec  
A.R.  
N° 34/////SARL M  
PRODUCTION BATTERIES  
BORDJ BOU ARRERIDJ

BORDJ BOU ARRERIDJ

Le 18/12/2022

Notification de redressement définitive  
Suite à la vérification de comptabilité  
(Réponse aux observations du contribuable)

Madame, Monsieur, SARL M

Nous avons pris connaissance des observations que vous avez formulées en date du  
et du en réponse à la notification de redressement N° nnn du 15/11/2022 et la  
notification complémentaire / rectificative N° du

Après un examen de ma part, je vous informe que :

- Les éléments qui ont été notifiés initialement sont abandonnés en totalité ;  
 Les éléments qui ont été notifiés initialement sont maintenus partiellement ;  
 Les éléments qui ont été notifiés initialement sont maintenus en totalité.

Les résultats notifiés ci-dessous sont définitifs.

En cas de contestations de votre part, vous avez la possibilité d'introduire une requête, dans le cadre du recours préalable, auprès de l'administration des impôts, selon le cas, au Directeur des Grandes Entreprises ou au Directeur des Impôts de Wilaya, et ce conformément aux dispositions de l'article 71 du Code des Procédures Fiscales.

La présente lettre comporte 03  feuilles, y compris celle-ci.

Veuillez agréer, madame, monsieur, l'assurance de ma considération distinguée.

Chef de brigade

Nom, Prénom et Grade  
des vérificateurs

A

B

C



C4 الملحق التاسع: وثيقة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES  
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

NOTIFICATION DE PROPOSITION DE REDRESSEMENTS

STRUCTURE.....CDI BBA

M :

Référence : /2022

Accusé de  
Réception.  
N°.....

Activité /Profession TRANSPORT DE MARCHANDISES+V G

Adresse :CNE ELHAMMADIA BBA.

N° d'Article :

N° NIF :  
A...BBA.....le 08 / 11 /2022

J'ai l'honneur de vous faire connaître que conformément aux dispositions de l'article 19 du Code des Procédures Fiscales, l'administration fiscale envisage d'apporter des rectifications à vos déclarations et aux éléments servant de base pour le calcul des impôts, droits et taxes marqués d'une croix ci-dessous, au titre de(s) l'exercice(s) repris ci-après :

Nature des impôts, droits et taxes à régulariser	Exercice(s) concerné(s)
<b>IMPOT SUR LE REVENU GLOBAL (IRG) :</b>	
<input type="checkbox"/> IRG - Bénéfices professionnels	
<input type="checkbox"/> IRG - Revenus de la location des propriétés bâties et non bâties	
<input type="checkbox"/> IRG - Revenus des Capitaux Mobiliers	
<input type="checkbox"/> IRG - Traitement, salaires, pensions et rentes viagères	
<input type="checkbox"/> IRG - Plus-values de cession à titre onéreux des immeubles bâtis ou non bâtis et des droits y afférents	
<input type="checkbox"/> IRG - Revenus agricoles	
<input type="checkbox"/> IRG - Retenue à la source entreprise étrangère non installée	
<input type="checkbox"/> IRG - Autres retenues à la source	
<b>IMPOT SUR LES BENEFICES DES SOCIETES (IBS)</b>	
<input type="checkbox"/> IBS - Régime général	
<input type="checkbox"/> IBS - Retenue à la source sur les revenus des capitaux mobiliers	
<input type="checkbox"/> IBS - Retenue à la source opérée sur les revenus des entreprises étrangères n'ayant pas d'installation permanente en Algérie	
<b>TAXE SUR L'ACTIVITE PROFESSIONNELLE (TAP)</b>	
<b>TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE (TVA)</b>	
<b>IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU)</b>	
<b>TAXES FONCIERES</b>	
<b>IMPOT SUR LE PATRIMOINE (ISP)</b>	
<b>AUTRES IMPOTS ET TAXES (à préciser) :</b>	
R/TVA	

Vous disposez d'un délai de trente (30) jours pour me faire parvenir votre acceptation ou vos observations aux redressements envisagés. Le défaut de réponse dans ce délai équivaut à une acceptation tacite (Article 19 du CPF).

**Vous pouvez vous faire assister par un conseil de votre choix (Article 19 du CPF).**

Veillez agréer, Madame/ Monsieur l'expression de ma considération distinguée.

SIGNATURE DU RESPONSABLE

## الملحق العاشر: تابع لـ C4 التسوية الأولية

## REDRESSEMENTS ENVISAGES.

## I- DESIGNATION DE L'AGENT AYANT PROPOSE LE REDRESSEMENT

- Nom ..... Prénom ..... Grade ..... IC.....

## II- DEMANDE DE RENSEIGNEMENTS ET/OU DE JUSTIFICATIONS (SERIE C 2)

1. Référence et date d'envoi
2. Date de réception de la réponse du contribuable

بعد تفحصنا لمفكم الجبائي وبعد ورود بطاقة كشف المعلومات الخاصة بمشتريات سنة 2019 مع شركة التضامن الاخوة كبيش الممارسة لنشاط محجرة بعنوان عين آزال سطيف بمبلغ = 1 713 200 دج (خارج الرسم) ومقارنة مع التصريح بالميزانية على مستوى جدول تغيرات المخزون بعلامة = لاشيء و طبقا لأحكام المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية و المواد 104. 192.227 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة و لأحكام المادة 115 من قانون الرسم على رقم الأعمال نقترح التسوية التالية:

سنة 2018 :

رقم الأعمال المصرح به بالميزانية لسنة 2018 = 7 059 195 دج

رقم الأعمال المصرح به ج 50 لسنة 2018 = لاشيء

الفارق = 7 059 195 دج

الرسم على النشاط المهني = 7 059 195 دج × 2% + عقوبة 25% = 176479 دج

الرسم على القيمة المضافة = 7 059 195 دج × 19% + عقوبة 25% = 1676558 دج

الضريبة على الدخل الاجمالي = 398945 × 30% - 60000 = 59683 دج + عقوبة 25% = 14920 دج

سنة 2019 :

مشتريات سنة 2019 = 1 713 200 دج (خارج الرسم)

رقم الأعمال المستخرج = 1 713 200 دج + هامش ربح (15% × 1 713 200 دج) = 1 970 180 دج

رقم الأعمال المصرح به بالميزانية لسنة 2019 = لاشيء

رقم الأعمال المصرح به ج 50 لسنة 2019 = لاشيء

الفارق = 1 970 180 دج

الرسم على النشاط المهني = 1 970 180 دج × 2% + عقوبة 25% = 49254 دج

الرسم على القيمة المضافة = 1 970 180 دج × 19% + عقوبة 25% = 467917 دج

الضريبة على الدخل الاجمالي:

اساس الضريبة على الدخل الاجمالي = 1970180 × 10% = 197020 دج

الضريبة على الدخل الاجمالي = 197020 × 20% - 24000 = 15403 دج + عقوبة 25% = 19354 دج

سنة 2020

النتيجة الجبائية المصرح بها = عجز

الحد الأدنى للضريبة = 10000 دج + عقوبة 25% = 12500 دج

سنة 2021

النتيجة الجبائية المصرح بها = عجز

الحد الأدنى للضريبة = 10000 دج + عقوبة 25% = 12500 دج

Signature de l'Agent ayant proposé le redressement

## الملحق الحادي عشر: وثيقة C4 BIS

Série C n°4 Bis

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
REPUBLICUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES  
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS  
STRUCTURE.....CDI BBA

## NOTIFICATION DEFINITIVE DE REDRESSEMENTS

Référence : /2023

Accusé de  
Réception,  
N°.....

M :  
Activité /Profession TRANSPORT DE MARCHANDISES+V G  
Adresse :CNE ELHAMMADIA BBA.

N° d'Article :

N° NIF :

A ...BBA.....le / /2023

J'ai l'honneur de vous faire connaitre :

Qu'en l'absence d'une réponse dans le délai imparti à la notification de proposition de redressement  
.....du....., il a été décidé de maintenir les redressements envisagés à votre rencontre.

- Que compte tenu de votre acceptation formelle reçue en date du ....., il a été décidé de maintenir définitivement les redressements envisagés dans la notification de proposition de redressements N°..... du .....
- Qu'après examen de votre réponse reçue en date du...11/12/2022.. à la notification de proposition de redressement N°538/2022 du ...08/11/2022, par laquelle vous avez émis des observations relatives aux redressements envisagés, il a été décidé :
- D'accepter partiellement les motifs et les justificatifs présentés.
- De maintenir la totalité des redressements envisagés.

Les motifs pour lesquels vos observations et justificatifs n'ont pas été retenus sont explicités au verso.

Je vous informe, par ailleurs, qu'un rôle de régularisation sera établi à votre rencontre, lequel peut être contesté dans le cadre d'une réclamation contentieuse, en application des articles 70 à 72 et 172 du Code des Procédures Fiscales.

Veillez agréer, Madame / Monsieur, l'expression de ma considération distinguée.

SIGNATURE DU RESPONSABLE

## الملحق الثاني عشر: تابع ل C4 BIS التسوية النهائية

## I- DESIGNATION DE L'AGENT AYANT PROPOSE LE REDRESSEMENT :

- Nom : ..... Prénom : ..... Grade : .....

## STRUCTURE DE LA NOTIFICATION DEFINITIVE DE REDRESSEMENT (ART. 19 DU CPF) :

1. Reprise fidèle des observations et justificatifs produits par point de redressement ;
2. Réponse aux observations formulées par le contribuable avec motivation légale ;
3. Calcul des redressements maintenus et motivation des pénalités et/ ou majorations appliquées.

بعد الرد الإشعار بالتسوية رقم: 2022/538 المرسل بتاريخ: 2022/11/08 وطبقا لأحكام المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية وأحكام المواد 104, 192 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة وأحكام المادة 115 من قانون الرسم على رقم الأعمال تكون التسوية النهائية كما يلي:

سنة 2018

رقم الأعمال المصرح به بالميزانية لسنة 2018 = 7 059 195 دج

رقم الأعمال المصرح به ج 50 لسنة 2018 = لاشيء

الفارق = 7 059 195 دج

الرسم على النشاط المهني = 7 059 195 دج × 2% + عقوبة 25% = 176479 دج

الضريبة على الدخل الاجمالي = 398945 × 30% - 60000 = 59683 دج + عقوبة 25% = 14920 دج

سنة 2019 :

مشتريات سنة 2019 = 1 713 200 دج (خارج الرسم)

رقم الأعمال المستخرج = 1 713 200 دج + هامش ربح (15% × 1 713 200 دج) = 1 970 180 دج

رقم الأعمال المصرح به بالميزانية لسنة 2019 = لاشيء

رقم الأعمال المصرح به ج 50 لسنة 2019 = لاشيء

الفارق = 1 970 180 دج

الرسم على النشاط المهني = 1 970 180 دج × 2% + عقوبة 25% = 49254 دج

الرسم على القيمة المضافة = 1 970 180 دج × 19% + عقوبة 25% = 467917 دج

الضريبة على الدخل الاجمالي:

اساس الضريبة على الدخل الاجمالي = 1970180 × 10% = 197020 دج

الضريبة على الدخل الاجمالي = 197020 × 20% - 24000 = 15403 دج + عقوبة 25% = 19354 دج

سنة 2020

النتيجة الجبائية المصرح بها = عجز

الحد الأدنى للضريبة = 10000 دج + عقوبة 25% = 12500 دج

سنة 2021

النتيجة الجبائية المصرح بها = عجز

الحد الأدنى للضريبة = 10000 دج + عقوبة 25% = 12500 دج

Signature de l'Agent ayant proposé le redressement

# فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
39-05	الفصل الأول: أساسيات حول الرقابة الجبائية و النظام الضريبي الجزائري
05	تمهيد
06	المبحث الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية و النظام الضريبي الجزائري
06	المطلب الأول: مفاهيم حول الرقابة الجبائية
	المطلب الثاني: أوجه الرقابة الجبائية و هيكلها
21	المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي للنظام الضريبي في الجزائر
25	المبحث الثاني: دور الرقابة الجبائية في تحقيق أهداف النظام الضريبي في الجزائر
25	المطلب الأول: أعوان الرقابة الجبائية , الدور و المميزات
26	المطلب الثاني: آليات الرقابة الجبائية
28	المطلب الثالث: دور الرقابة الجبائية في تحقيق أهداف النظام الجبائي
34	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
34	المطلب الأول : الرسائل الجامعية
36	المطلب الثاني : المقالات العلمية
39	خلاصة الفصل الأول
64-40	الفصل الثاني: دراسة حالة على مستوى مركز الضرائب برج بوعريريج
41	تمهيد

42	المبحث الأول: الإطار التنظيمي لمركز الضرائب برج بوعريرج
42	المطلب الأول: نبذة عن مركز الضرائب برج بوعريرج
42	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب برج بوعريرج
44	المبحث الثاني: دراسة حالة لعمليات الرقابة الجبائية على مستوى مركز الضرائب
44	المطلب الأول: التحقيق المحاسبي
55	المطلب الثاني: التحقيق المصوب في المحاسبة
60	المطلب الثالث: عرض إحصائيات جبائية تخص مركز الضرائب برج بوعريرج
64	خلاصة الفصل الثاني
68-65	الخاتمة
71-69	قائمة المراجع
72	الملاحق
87-86	فهرس المحتويات

